خامساً :

السعوديون والخدمات العامة

مركزية الدواء والصيدلة

يعطيك الطبيب عادة وصفة يطلب منك أن تشريها من الصيدلية المجاورة على اعتبار أن المجاورة تركز في مجموعاتها الدوائية على التخصصات التي تخدمها من خلال وجودها بين مجموعة من الأطباء المتخصين، ثم تذهب إلى الصيدلية المعنية لتبحث عن الدواء فلا تجده، ويكتفي الصيدلي هنا بأن يرد عليك بعدم وجود الدواء تاركاً لك فرصة البحث في صيدليات أخرى. وربما أحرجك وأحرج مقدرتك على صنع القرار بأن يذكر أن لديه دواء لك فاعليته لا تقل عن فاعلية الدواء الموصوف، ولكنه ليس هو تماماً. البعض هنا يريد الفعالية دون الاهتمام بالأسماء وعلامات الصنع، وآخرون يفضلون أن يقفوا على الدواء الذي وصفه لهم طبيبهم، دون اللجوء إلى نوعيات أخرى تعمل العمل ذاته، وتكون أنت من النوعية الثانية فتصر على أن تحصل على الدواء ذاته، فتطلق ساقيك متجولاً بين الصيدليات لتجد الدواء في النهاية عند صيدلية لم تكن تتوقع وجوده عندها.. وهنا تكون بعد أن حصلت على الدواء قد أنفقت جهداً ووقتاً كان من الممكن أن تستغلهما في وظائف أخرى.

والعجيب أنك ربما تعجب حين تدخل الصيدلية فلا تجد دواءك في وقت «غصت» فيه الصيدلية بأنواع وأنواع من الدواء والمحاليل. وربما

أدخل على الصيدلية أنواع أخرى غير الدواء والمحاليل الطبية، بحيث تتعجب أيضاً من هذا «الخلط» في مكان يتوقع منه أن يكون مخزناً للأدوية لا مكاناً عاماً أشبه ما يكون بمحلات التموين الصغيرة. وهذا ربما يقودنا إلى إعادة النظر في طبيعة الصيدلية أو مخزن الأدوية مؤكدين هنا على جانب الاختصاص في الدواء وخدمة الدواء لئلا تذهب جهود الصيدلي في الاهتمام بأنواع أخرى بعيدة عن الدواء، وهو قد تخصص في الدواء وصناعة الدواء وتركيب الدواء. فالمتوقع منه أن يهتم بالدواء، بدلاً من أن يكون مجرد بائع له. وتتكرر كلمة الدواء هنا قصداً للتأكيد عليه، وإن كان هذا التكرار قد لا يعجب بعضاً من فطاحلة البلاغة العربية!!.

ومن ناحية ثانية فأنت حينما تدخل الصيدلة تجد أنواع الأدوية مرصوصة أمامك وكأنها علب في بقالة تموين. ولا يهمك أصلاً أن ترى مجموعات الأدوية وحسن تنظيمها، لأنك في الغالب لا تعرف ما هي وتدعو الله كثيراً ألا تتعرف عليها لحاجة لها. إذاً فما فائدة «عرض» مجموعات الأدوية على الناس وكأن المرء سيدخل الصيدلية فيجر عربته بين يديه ليختار من كل نوع زجاجة أو علبة دواء. والذي يرد الصيدلية إما أن يكون معه اسم الدواء الذي يحتاج إليه. وإما أن يصف للصيدلي ما هو بحاجة إليه وفي كلا الأمرين لا تدعو الحال إلى عرض الأدوية على الناس بهذا الشكل الذي اعتاد الكل عليه، لأن وراء ذلك مفسدة للدواء لا داعي لها خاصة في الأجواء التي يغلب عليها الجفاف والحرارة مثل أجواء منطقة الخليج العربية وما جاورها من المناطق. والدواء ـ كما تعلمون ـ ذو علاقة مباشرة بحياة الناس وسقمهم وصحتهم. وإن كان ذلك كله يخضع لرقابة الدواء والتأكد من صلاحية الدواء، إلا أن الأساليب الموجودة اليوم تتيح فرصة أضمن لصلاحية الدواء من عرضه هذا العرض المعتاد.

تخزين الدواء

فبدلاً من أن يعرض الدواء على العامة يلجأ الصيادلة أو الصيدليون

اليوم إلى أساليب إخفاء الدواء في مجموعات أنيقة من الأدراج مغلقة بحيث تدخل الصيدلية فلا تجد أمامك إلا مجموعات من الأدراج لا يعلم ما بداخلها إلا من نسقها ووضع عليها العلامات والأرقام التي تدله عليها. وهذه الطريقة في تخزينهم الدواء ضمنت أمرين كل صيدلي بحاجة إليهما. فقد ضمنت أولاً سلامه الدواء من تعريضه مباشرة للجو الخارجي بتقلباته غير المتوقعة أحياناً وبذلك أعطت هذه الطريقة للدواء لمسة من التقدير الذي ينعكس على الباحث عن الدواء ليحضر له من درج من هذه الأدراج دون أن يعلم ما بكنه هذه الأدراج وما تحتويه، فهو كما قلنا ليس بحاجة لذلك.

وقد ضمنت هذه الطريقة الفريدة سعة في المكان لا تتوفر عند استخدام الأسلوب التقليدي المتبع اليوم في منطقتنا، خاصة أن الصيدلية بأي حال بحاجة إلى مثل هذه السعة لئلا يختلط الأمر على الصيدلي عندما تتداخل أصناف الأدوية بعضها ببعض. ويصحب ذلك عادة معلومات مستفيضة يتضمها كل درج من الأدراج عن الدواء المخزن فيه بما في ذلك سعر الدواء. وهذا بدوره يوفر على الصيدلي وقت تسعير الدواء إن لم يكن قد سعر من قبل.

وعلى العموم فهذا الأسلوب في تخزين الدواء أثبت فعاليته وجدارته حينما طبق في مناطق أخرى. وترى ذلك حينما تدخل الصيدلية فلا تجد فيها إلا كل ما له علاقة بالدواء والصيدلة. وقد ترى أمامك مجموعة من الأدراج الجميلة التي تحمل في أجوافها أنواعاً مما حاول الإنسان معه أن يحمي نفسه من نوائب الدهر ونكباته الصحية على وجه الخصوص. والذي ربما لفت انتباهك عندما يفتح درج من هذه الأدراج هو قلة مجموعات الدواء فيها، فلا تجد عدداً كبيراً من كل نوعية محددة، بل ربما لا تجد أكثر من عشر «نسخ» من كل دواء، مع أن احتمال طلب هذا

الدواء وارد في أية لحظة. وهذا ربما يقود إلى النقطة التالية حول توفر وتوفير الدواء.

مركز معلومات الدواء

والذي يبدو أن الصيدليات عادة تعمد إلى التقليل من عدد «نسخ» الدواء، وذلك لحساسية الدواء، وللحرص على عدم اقتنائه فترة أكثر مما يتوقع، أما إذا دعت الحاجة إليه بسبب كثرة الطلب عليه فإن هناك أسلوباً فريداً تلجأ إليه الصيدليات اليوم يغنيها عن كثرة التخزين ويعينها على سرعة الحصول على الدواء المطلوب. فإذا كانت الصيدلية تحرص على عدم تخزين أعداد كثيرة من الأدوية، فإنها بحكم التزامها بخدمة الحي أو المجموعة التي تردها مَلزمة بتوفير الدواء المطلوب وقد استطاعت الصيدليات في معظمها وفي مناطق أخرى أن تجمع بين الحسنيين بأن أنشأت فيما بينها مركزاً لمعلومات الدواء. بحيث تلجأ الصيدلية إلى هذا المركز عند الحاجة إلى دواء كاد ينفذ أو هو قد نفذ، ولا يحتاج الأمر إلى أكثر من «نهاية طريفة» تكون في الصيدلية هي عبارة عن جهاز حاسب آلي في بعض المواقف أو مجموعة من الأشكال المصغرة «المايكروفورم» تحمل معلومات الدواء التامة حسبما يعبأ من معلومات، فترسل الصيدلية طلباتها إلى الجهة التي توزع الدواء بالطريقة الآلية لتحصل في وقت يسير على الدواء الذي تريده، موفرة الصيدلية في ذلك شيئاً كثيراً قد ينعكس على سعر الدواء عند بيعه للمحتاج إليه.

ولا يتوقف الأمر عند ذلك، فهذا الأسلوب يعد من الجوانب الداخلية التي تلجأ إليها الصيدليات في سبيل توفير الدواء وهي لا تمس المحتاج مسا مباشراً غير إمكانية نزول سعر الدواء، والمحتاج في بعض المواقف العصيبة قد لا يهمه سعر الدواء، بقدر ما تهمه فعالية الدواء

وتأثيرة المباشر والسريع على الحالة التي يمر بها المريض، ولكن هذا لا يمنع من اتخاذ الوسائل العملية الحديثة التي غالباً ما تعود بالنفع على المستفيد دون أن تكلفه عناء مادياً أو جهداً أو وقتاً. والذي يمس المستفيد مساسا مباشراً من أسلوب مركز معلومات الدواء هو إمكانية جلب الدواء إليه من قبل الصيدلية التي ذهب إليها لكونها في الحي الذي يقطن فيه غالب الأحيان. وإمكانية جلب الدواء هذه تأتي عن طريق الرجوع إلى النهاية الطريفة للحاسب الآلي والبحث فيها عن الدواء الذي صادف عدم وجوده في الصيدلية(أ) ليجده الصيدلي في الصيدلية (ب) فيطلبه منها مواعداً المستفيد سويعات قليلة يصل فيها إليه الدواء عادة من أقرب صيدلية للصيدلية الباحثة، بحيث تضمن سرعة وصول الدواء إليها وإذا كانت بعض الأدوية لا تحتاج إلى السرعة «الإسعافية» في جلبها فإنه من الممكن أن يترك المستفيد رقم هاتفه لدى صيدلية الحي ليتم الاتصال به حالما يصل الدواء أما إذا كانت السرعة مطلوبة فإن أسلوباً في المواصلات قد يشبه أسلوب الإسعاف قد يضمن وصول الدواء إليه في مدة زمنية قليلة لا يصل هو إليها فيما لو بحث عن الدواء بنفسه.

وهذا الأسلوب الحديث في البحث عن الدواء لم يرح الصيدلي والمستفيد في الحصول على الدواء فحسب، بل ضمن وجود الدواء في مكان ما قريباً كان أو بعيداً، أما إذا لم يكن الدواء موجوداً في حدود منطقة مركز معلومات الدواء فإن دور المستفيد هنا يأتي ليذهب إلى الطبيب مرة أخرى طالباً دواء يكون موجوداً. وغالب الأمر أن الطبيب لا يصف دواء غير موجود، إذ أن الطبيب ربما كان عضوا في مركز معلومات الدواء فيتعرف على أنواع الأدوية ليصفها إلى مرضاه.

وإذا لم يصل الأمر باديء ذي بدء إلى أن يجلب الدواء إلى المستفيد وهو في حيه أو بيته، فلا أقل من أن يعرف المستفيد بأقرب

مكان يوجد فيه الدواء وهذا قد يغلب عند الاستخدامات الأولى لشبكة معلومات الدواء، حيث «قد» لا يتوقع الصيدليون نجاحاً. ولكنها عادة تثبت فعاليتها كما أثبتت ذلك في مناطق أخرى. عندها تصبح شبكة عمل فعالة تتيح للمستفيد فرص الحصول على ما يريد دون عناء أو قلق.

ومركز معلومات الدواء هذا تقيمه الصيدليات التجارية والصيدليات الحكومية والمستشفيات العامة والخاصة وعيادات الأطباء، كل هذه تقيم شبكة معلومات دوائية ناجحة تشترك جميعها في تمويلها، فلا تنعكس غالباً تكاليفها على قيمة الدواء، من نقطة إلى نقطة أخرى وتكاليف «المراسل» الذي يكون عادة محملاً بمجموعات كبيرة من الدواء يحمل من نقطة إلى أخرى. وبأسلوب إداري ناجح يمكن أن يتم ذلك بشيء يسير من التكلفة والعناء، ولعل علماء النفس يتدخلون هنا ليقولوا إن هذا الأسلوب ربما ينعكس كذلك على «نفسية» المريض حينما يجد الاهتمام المناسب بمشكلته ويجد الدواء متوفراً عنده في سرعة معقولة جداً، فلا يزداد اكتئاباً بقدر ما يخفف عنه الاكتئاب النفسي مما يساعد كثيراً ـ بعون الله ـ في شفائه السريع.

وهنا لا بد أن نذكر أنه ليس باستطاعة كل شخص أن يجوب الصيدليات كلها أو بعضها بحثاً عن الدواء، إما لمرض أو لفاقة وحاجة، أو لكبر يمنعه من الخروج عن حدود ضيقة للبحث والتجوال، أو لعجز كذلك فيأتي هذا النظام خدمة لمثل هذه الفئة من الناس حينما يحضر لهم الدواء وهم في محيطهم لا يطلب منهم تعدية. وهذا جانب إنساني بديع يساهم فيه نظام آلي مادي لم يتوقع منه أن يساهم فيه، فتضاف فائدة أخرى من فوائد نظام شبكة معلومات الدواء لترجح التأكيد على التفكير الجاد فيه من قبل شركات ومؤسسات الأدوية الكبرى بمساهمة فكرية وعلمية من المؤسسات التعليمية الطبية والطيدلية العربية والخليجية، ولعل

شركات الدواء الكبرى أولى من يعطي مثل هذا النظام عناية جادة، خاصة إذا كان بإمكان شركة دواء مساهمة كبرى أن تنشىء مثل هذا المركز وتعمل على أن تكون هي السباقة إلى مركزية الدواء والصيدلة كمشروع علمي عملي تفرضه حياة اليوم. وكان الله في عون الجميع.

* تكررت كلمة الدواء هنا (٨٨) مرة !! وكلمة أدوية أو دوائية (١١) مرة !!.

الجزيرة ـ العدد ٤٧٦٢

السبت ٢٨ محرم ١٤٠٦ هـ ١٢ اكتوبر ١٩٨٥ م

وقفة على أبواب الطوارىء

هذه دعوة صادقة لكل امرىء أن يقف لحظة على أبواب الإسعاف في المستشفيات المتفرقة في أنحاء المدينة. يقف لا ليشبع فضولاً ولا ليشمت بخلق الله ولكن ليعرف قدر هذا الإنسان الذي تصل به الجبروت أحياناً إلى أن ينسى نفسه كإنسان خلقه الله ليؤدي رسالته الإنسانية في هذه الحياة.

* وستجد وأنت تقف هناك القوي جسما، وقد فقد هذه القوة نتيجة لحادث خفيف جعله ينسى طعم الحياة ويتمنى لو أن يعود فيستغل هذه القوة بما يفيد إن كان قد استغلها بما لا يفيد. أو ليزيد من استغلالها في النافع إن كان قد قصر في ذلك.

* وستجد وأنت تقف على أبواب الطوارىء في المستشفى ربما الصديق الذي وجد نفسه فجأة بدون صداقة، إذا حل به ما حلّ به دون علم ممن عدهم أصدقاء فلم يتبعوه إلى قسم الطوارىء فبحث عن أشخاص يثق بهم يكونون بجواره فلم يجد أحداً، فضاقت الدنيا في عينية وكانت واسعة، ولا يعني هذا أن أصحابه قد تخلوا عنه فجأة، ولكنه لم يجدهم وقت الحاجة إليهم، فكأنهم في نظره قد تخلوا عنه وتركوه يصارع المرض أو الحادث الذي أوصله إلى ذلك القسم. وهذا بحد ذاته رجوع إلى النفس ومحاسبتها على الخطأ.

وهذه الدعوة للوقوف على أبواب الإسعاف بالمستشفيات يقصد منها أن يتحقق المرء من قيمة هذه الدنيا عندما يجد مجموعات غير قليلة ترتاد هذا القسم، فتبرز بكل وضوح قيمة الإنسان وقيمة الدنيا لدى الإنسان. ولابد أنك ستجد هناك من ينظر إليك نظرة خاصة جداً ملؤها الامتعاض من هذه الدنيا، ويتبع ذلك بقولتنا المشهورة.. ابن آدم ضعيف.. ترى ذلك الضعف متحققاً تماماً وأنت تنظر إلى إحدى الحالات التي تمر بك.

الحـوادث!

قد يكون المجلوب إلى قسم الإسعاف مريضاً تمر به نوبة تستدعي الحضور إلى قسم الإسعاف، وهذا عادة يعطى العلاج اللازم فيخفف عنه الألم، ويكون تحت الملاحظة لفترة قصيرة ليرفع بعدها إلى غرف المستشفى إن كان يحتاج لذلك، أو يعود به إلى حيث أتى من أحضره إلى القسم. وهذا في الحق مقارنة بغيره أخف بكثير من ذلك الشخص الذي انتشل من حادث مروري أو غيره، فاحضر إلى المستشفى وهو ألم كامل وضع في سرير متحرك. أقول أن حالة المريض أخف بكثير من حالة صاحب الحادث، وإن دعا الأمر بالمريض إلى أن ينقل، إلى غرفة العناية المركزة. ولكنه ومع أنه أخف إلا أنه هو المريض الوحيد في المستشفى في نظر أهله أو من يرافقه وهذه ناحية نفسية لابد من التوقف عندها قليلا.

أما ذلك الألم الكامل منقولا على سرير فهو الأشد سواء في نظر مرافقيه أو في نظر الآخرين. عافانا الله وإياكم، فمدلول هذه الحوادث والنتيجة التي تؤدي إليها هو ما يجعل من هذه الحالة موقفاً صعباً، وذلك أن هذا الشخص ـ أو الأشخاص ـ الذين جلبوا إلى قسم الاسعاف ربما كانوا قبل دقائق أو ساعات قليلة بصحة تامة نشيطين أقوياء وفجأة وبدون

مقدمات تجدهم يئنون على السرر وقد فقد بعضهم الوعي، وقد نسى آخرون اللحظات التي مرت بهم فأوصلتهم إلى المستشفى، وقد نزف أخرون حتى استدعى الأمر الاستعانة ببنك الدم، فالمسألة هنا مسألة مشاعر وأحاسيس مختلطة بين الأمل في شفاء عاجل والخشية من موت أو بتر أو كسور.

وزيارة لأقسام الحوادث من قبل الإنسان وفي أي بلد كان قد تعطي المرء فكرة واضحة عن دوره في هذه الدنيا، فيحاول أن يأخذ بالأحوط في جميع تحركاته سواء كانت الخسية منها كالقيادة والمشي في الشوارع العامة ونحو ذلك، أو كانت تحركات معنوية قد تدعوه إلى الكبرياء والتعدي على الآخرين، وخاصة إذا علمنا أن الله تعالى يمهل ولا يهمل، وقد يكون من أصناف العقاب أن يتعرض المرء لما يتعرض له من حوادث توصله إلى أقسام الإسعاف، كما أنه قد يكون ما يتعرض له من أصناف الابتلاء وتكفير الذنوب.

الاعتياد

والعاملون في أقسام الإسعاف من أطباء وممرضين وعاملين آخرين يبدون وأنهم اعتادوا على مثل هذه الحالات.. فتجد أنك عندما تحضر مريضاً معك يحتاج إلى عناية «مركزة» في نظرك، فتعرضه عليهم فيقابلونك بما يوحي إليك أنت بأنهم لم يهتموا برأيك بينما هم في حقيقة الأمر يقومون بما يناط بهم، وربما أكثر من ذلك، إلا أنك أنت تتوقع عندما تحضر مريضك أن تجند لك الطاقات، وأن يترك كل امرىء هناك ما في يديه فيتجه إليك ويعفيك من الحالة لتشعر بعدها بالإطمئنان بعد أن سلمت «الحالة» إلى المختصين. والواقع أن مرافق المريض عادة هو المريض من حيث الإحساس عل الأقل، فالمرافق لا يتألم حسياً، ولكنه فزع خائف رحيم وفيه جزع. وكل هذه أحاسيس تمر به فيتطلع إلى من

يطمئنه إلى أن الحالة لا تستحق كل هذا. وإذا جاءت هذه «الطمأنة» من المختصين كان لها وقع خاص، يفوق وقع «الطمأنة» القادمة من شخص عادي تحس أنه يريد بذلك أن يطمئنك فقط.

ولأن العاملين في الحوادث قد تمر بهم حالات أصعب بكثير من حالتك التي جلبتها إليهم تراهم لا يرون داعيا إلى أن يلقوا بالا إلى الجوانب النفسية في الموضوع. بل ربما رأيتهم لا يلقون لك بالا ـ وأنت المرافق ـ فتتأثر وتريد أن تقول شيئاً، ولكنك تتحمل فيزداد الحمل فلا تتحمل فتنطق بكلمات قد لا تعي أبعادها. وهم بشر يتأثرون كذلك ولا يريدون منك أن تدلهم على ما يجب أن يعملوه، فيردون عليك بمثل ما اسبغت عليهم من عبارات لا تقال عادة.

وإذا كان لي أن أقول شيئاً هنا فإني أدعو العاملين في أقسام الإسعاف إلى مراعاة الحالة النفسية التي يمر بها المريضَ، أو المرافق للمريض فيبدون شيئاً من التعاطف ـ إن كانوا لم يبدوه ـ ويحاولون ترك الأشياء الجانبية جداً التي توحي للآخرين بقلة المبالاة، وقد تدفعهم إلى الحكم على هؤلاء العاملين بالبرود. لا أتوقع أن أجد طبيباً في قسم الإسعاف قد «فل» الجريدة على مكتبه وراح يقرأ فيها. ولا أتوقعه أو غيره أن يستقبل ضيفاً يتجاذب معه أطراف الحديث على حساب المواساة والتعاطف مع أصحاب الحالات المرضية.

إنني مع هذا كله ألفت النظر إلى أهمية الجوانب النفسية في مثل هذه المواقف مع ذوي المريض أو المصاب في حادث فهي تعين بعد الله على تحمل المصيبة.. وفق الله جميع العاملين على تخفيف المصائب، وكان الله في عون الجميع.

الجزيرة ـ العدد ٥٣٢٩

السبت ١٥ رمضان ١٤٠٧ هـ ـ ٢ مايو ١٩٨٧ م

التمَارض .. ومجانية العلاج .. وفعالية الدواء

تذكر دراسة إحصائية أجريت في إحدى البلاد المجاورة أن الوصفات الطبية التي صرفت في مدينة واحدة تخطت الخمسة ملايين وصفة في سنة واحدة قامت هذا الدراسة بعد أن لوحظ كثرة الوصفات لسكان المدينة التي لا يبلغ عدد سكانها مائتي آلف نسمة (٢٠٠,٠٠٠) وقد خرجت الدراسة بالنتائج التي كان على رأسها اكتشاف أن المريض الواحد ربما راجع أكثر من مستوصف أو مستشفى مجاني حسبما هو معتاد في هذه البلاد المجاورة. وحسبما هو معتاد في منطقة الخليج العربية وبلاد عربية أخرى. وهذه المستشفيات والمستوصفات قد غطت الحاجة إليها بشكل واضح، بحيث أصبحت الأحياء في المدينة الواحدة، ربما حوت أكثر من مستوصف يزار وتعرض عليه الحالات السريعة وتحول منه الحالات المسعصية إلى المستشفيات المركزية.

أحصائية الخمسة ملايين (٥,٠٠٠,٠٠٠) وصفة لم تتضمن الوصفات التي صرفت من قبل عيادات خاصة أن مستوصفات ومستشفيات تجارية، مما يضاعف العدد لو أدخلت، لكن هذه النوعية لم تكن محط الدارسة. وكلنا يعلم القيمة المادية التي تنفقها هذه الدول في سبيل الحصول على الدواء ومن ثم تأمينه لمواطنيها، ونحن بهذا نفترض أن

الحالة المذكورة ربما تكون عامة في مدن المنطقة خاصة المدن الكبيرة فيها والتي يتوفر فيها أكثر من مستوصف، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الدراسة توحي بأن ليس كل ما صرف استعمل وكانت له فعالية، إذ إن كثيراً من المراجعين ربما كانوا يتوقعون نوعية معينة من الدواء يحدث أن يوصف للمريض دواء يؤخذ على شكل جرعة في أوقات محددة وعلى مدى يتعدى توقعات المريض، فيعمد المريض إلى اتباع أحد أسلوبين: أما أن يتوقف عن أخذ الدواء ويغفل الفكرة تماماً وفي نفسه شيء على الطبيب، أو أنه يتبع أسلوب الاستعانة بطبيب آخر في مكان آخر لا يعلم فيه الطبيب أن المريض قد خرج توا من طبيب آخر. وكلا الأسلوبين مضر ليس في التشخيص فحسب، بل في وجود الثقة بالطبيب الذي جلس خلف مكتبه ووضعت له جميع التجهيزات الممكنة، بحيث يمارس مهنته ساهراً على راحة المواطن حريصاً على صحته وسلامته، ومن أجل هذا كان وجوده، ولكن هذه نظرة يصعب على الكثيرين إدراكها نظراً لنقص في الوعي الصحي الذي تشترك فيه كثير من مناطق ما يسمى بالمناطق النامية، وهذه قضية أخرى لسنا بصدد التعرض لها، ولكن يكفي أن نعلم أن مسألة الوعي الصحي مثلها مثل غيرها من المرافق التي تحتاج إلى وعي بدأت تشق طريقها حثيثاً بالمقارنة بسنين قليلة مضت.

والأسلوبان المذكوران مضران كذلك في مسألة الخلط في الأدوية، وماقد يترتب عليه من مضاعفات ربما أثرت تأثيراً مباشراً على حياة المريض الذي استعان بأكثر من طبيب دون إخبار أحدهما بمشاركة الآخر طمعاً في الحصول على نوعية معينة من الدواء.

والخروج من هذه القضية التي تؤدي إلى نتائج عكسية على المريض وعلى البلاد إنما يتمثل في اقتراح ورد في الدراسة ويقوم على إفراد المريض بملف خاص واحد يكون عند جهة صحية محددة تكون عادة

قريباً من سكن المريض، ويتم ذلك إن أردنا التفصيل ـ بتحديد الأحياء التي يغديها مستوصف ما، ثم توجه إليه جميع حالات الحي، وتعطى كل حالة رقماً خاصاً يرجع إلى الملف به ويتساهل في فكرة الرقم على اعتبار أن الكثيرين ربما فقدوا هذا الرقم أو نسوه عند المراجعة، وهذا لا تعفي من إيجاد ملف خاص للمريض يحتوي على تشخيص تام له بما في ذلك دراسة التاريخ الصحي للمريض وأهله وعائلته. ويستعان بالحاسب الآلي في حفظ المعلومات التي تقود إلى الملف إما عن طريق الرقم أو الاسم الأخير أو ما إلى ذلك من وسائل الوصول لملف المريض والتقنية اليوم تساعد في فكرة الوصول السريع إلى الملفات بحيث تستخدم المستشفيات اليوم نظام حافظة الملفات الدائرة بحيث يكفي للموظف المختص أن يدير الخزانة على الرقم المطلوب فيأتي إليه الملف دون أن يذهب هو إلى الملف ذاته.

فكرة الملف الصحي هذه سوف تحد من تكرار زيارة أكثر من طبيب في أكثر من مستوصف لسبب واحد ربما أختلف فيه التشخيص من جهة، ومن جهة أخرى سوف تقلل الفكرة من عدد الوصفات بحيث توفر الشيء الكثير على الدولة وعلى الطبيب وعلى المريض، ثم إنها سوف تساعد المريض والطبيب على الاتصال المباشر والسرعة في تشخيص المرض والنظر في مسبباته إذا كان بين يدي الطبيب تاريخ صحي كامل للمريض.

* * وربما يكون من السابق لأوانه العمل باقتراح آخر يدور حول فرض أجرة خفيفة رمزية من قبل المريض يدفعها للمستوصف مقابل حصوله على الكشف والدواء، إذ أن هناك الكثيرين ممن هم في حاجة ماسة إلى مجانية العلاج والدواء، ونحن ولله الحمد في غنى عن اتباع وسائل متبعة في بعض المناطق الصناعية مثل التأمين الصحي الحكومي

على الأفراد المحتاجين من ناحية، والتأمين الصحي الشخصي من قبل الأشخاص القادرين، ولكن هذا لا يمنع من وجود ضوابط تحد من سوء استخدام هذه الخدمات وما تصرفه من دواء وما تقوم به من جهود.

ولو اعترض البعض على أنه ربما لا تتوفر في مستوصف ما جميع الوسائل التي يحتاجها مريض معين، ولكن فكرة التحويل إلى المستشفيات المركزية أو المتخصصة تحول دون هذا الاعتراض، بل إن فكرة الملف ربما امتدت فوائدها إلى المستشفيات المركزية أو المتخصصة، إذا أن التحويل سوف يتم عن طريق الطبيب الذي يملك اللغة التي يتخاطب بها مع أطباء المستشفيات الكبيرة، وهي لغة دون ريب أكثر تعبيراً من اللغة التي يتقدم بها المريض، لأن لغة الطبيب تقوم على شرح حالة يعرفها وقد مرت عليه مراراً ولديه عنها معلومات مستفيضة.

ويساعد على فعالية هذا الأسلوب كذلك الصيدليات التجارية ومخازن الأدوية حينما تلتزم جميعها بعدم صرف الدواء ما لم يتم عن طريق وصفة طبية وهذا سوف يحد من لجوء البعض إلى الصيدلية مباشرة دون العودة إلى الطبيب، على أن هناك بعض الأدوية التي يمكن أن تصرف دون استشارة الطبيب، ويمكن شراؤها من الصيدليات ومخازن الأدوية بل ربما بيعت في محلات التموين الغذائي الكبيرة، لأن هذه النوعيات من الأدوية، لا تتعدى المهدئات والمقويات من فيتامين وتحديد وزنك ونحوها، مما يحتاجه الشخص وإن كان معافي، هذه النوعية لا تدخل في محاولة الحد من صرف الأدوية مباشرة من قبل الصيدلية أو مخزن الأدوية.

الحد من اللجوء للصيدلية بهذا الشكل سوف يدفع المريض إلى الاقتصار على المستوصف الذي أعد له ملفاً خاصاً.

* * وللنظر في هذه الفكرة من جوانبها المتعددة نلاحظ أن البعض

ربما استغنى عن المستوصف والعلاج المجاني، ولجأ إلى العيادات الخاصة والمستوصفات التجارية، وبمعنى آخر فإن هذه الفكرة ربما آثرت «العلاج التجاري» وساهمت في الازدحام الملحوظ على هذا الجانب، فتحف فعالية العلاج المجاني وتتضخم من جهة أخرى تجارة الطب، وهذه الملاحظة واردة وسوف يلجأ إليها كل من يستطيع اللجوء إليها فتبقى المستوصفات المجانية لذوي الحاجة ممن لا يجدون المقدرة في أنفسهم للجوء إلى العلاج التجاري. وهذا أيضاً سوف يساعد في إيجاد وعي صحي عندما يشعر البعض أنهم قد ساهموا في الحصول على الدواء مساهمة مباشرة من خلال دفعهم لتكاليف زيادة الطبيب وشراء الدواء، ومع هذا تبقى هذا الفكرة منفذاً للاتجار بالعلاج وهو أمر لابد من التوقف عنده وملاحظته عند محاولة تنفيذ الفكرة القائمة على الملف الصحي المقترح.

وأخيراً لا بد من التنويه على أن الدواء من الأمور الدقيقة التي تخضع لزمن محدد، وتتطلب جواً معيناً تحفظ فيه مما يؤدي أحياناً إلى إتلاف مجموعات كثيرة من الأدوية حالما يقرب موعد انتهاء فعاليتها لئلا تتحول إلى سم يتناوله المريض، وربما اشتراه بماله الخاص، وعليه فلا بد من تقدير الجهود التي تبذل في تيسير الدواء للمواطن، مما يترتب عليه استعمال هذا الدواء استعمالاً فعالا حينما يوصف للمريض، ومحاولة إدراك أنه إنما صرف لأنه قد رؤي فيه أنه خير ما يمكن أن يصرف لمثل هذه الحال التي عرضها المريض وأنه سبب مباشر في الشفاء بعد عناية الله، وهو الشافي وحده.

الجزيرة ـ العدد ٤٥٠٢

الجمعة ٤ جمادى الأولى ١٤٠٥ هـ ـ الموافق ٢٥ يناير ١٩٨٥ م

عندَمَا يخذل الأطبَاء مَرْضاهُم !

لعل من أنبل المهن التي يتصدى لها الإنسان هي تلكم التي تتعلق بصحة الإنسان من طب وتمريض. والطب منذ عرفه التاريخ يحظى بالاحترام والتقدير من قبل العامة. والطبيب شخص ينظر له الآخرون على أنه يملك فكراً وذهناً ويداً فوق العادة لما امتهن من طريقة مثالية في خدمة المجتمع. ونحن نعلم أن هذا الفكر والذهن وهذه اليد إنما هي أسباب لجلب الشفاء للمريض أو المتوعك. وكان الأطباء ولا يزالون يشعرون بسعادة تصل بهم إلى تحقيق الذات وهم ينظرون إلى مرضاهم يتماثلون للشفاء ـ بإذن الله ـ فينظر إليهم مرضاهم نظرات تغني عن التعبير بالكلمات. تلكم النظرات التي تحجب الرؤية عنها غزارة دموع الشكر والعرفان بالجميل. وهذه من أنبل الإنجازات التي يمكن أن يرصدها الطبيب في حسابه الخاص. خاصة إذا صاحبتها دعوات صادقة بمزيد من التوفيق فنرى الطبيب يسير من حسن إلى أحسن لا لشيء أكثر من أنه خدم مهنته وخدم من خلالها الناس.

النظرة المثالية للطبيب ـ أي طبيب ـ تعكرها أحياناً بعض التصرفات الفردية التي لا تكون ظاهرة ولا تشكل خطراً. خلاصة هذه التصرفات أن يعمد الطبيب إلى استخدام فكره وذهنه ويده على وجه يخالف ويناقض

تماماً ما أريد لها أن تصرف فيه. ولأن التوقعات من الطبيب هي في درجة المثالية الواقعية، تجد أن التصرفات المضادة تلقى شيئاً من الاستهجان والاستغراب والإزدراء لشخص الطبيب لا للمهنة ذاتها.

وعلينا أن ندرك هنا مجموعة من المسلمات التي لا بد من أن يعيها الناس جميعاً ومنها:

١ ـ أن الطبيب بشر قبل كل شيء.

٢ ـ أن البشر محدودو المعرفة ولا يؤتون من العلم إلا قليلاً.

٣ ـ أن الأطباء بعامة مخلصون لمهنتهم ومخلصون للمجتمع الذي يعملون فيه.

٤ ـ أن الطبيب لكونه بشراً يعتريه ما يعتري البشر من أمور جسمية ونفسية واجتماعية قد لا يدركها البعض فلا يسلمون بها في الطبيب، وإن سلموا بها في غيره من الناس على اعتبار أن هذا الطبيب قد وصل بعلمه إلى درجة المثالية الإنسانية التي تحميه من نوائب الدهر.

٥ ـ أن الطبيب يواجه تحديات إجرائية وإدارية في كل مجتمع، فقد لا يستطيع تهيئة الجو المناسب جداً لأداء عمله في بعض المجتمعات، فقد يكون هناك النقص في الأجهزة، والنقص في العاملين المساعدين، والنقص في الدواء، والنقص في المعلومات الطبية المطلوبة، وهو لا يملك قوة خارقة تعينه على التغلب على هذه التحديات أو العقبات.

٦ ـ أن ما اكتشف علاجاً للأمراض تشخيصاً ودواء لا يصل إلى واحد من الألف مما هو مطلوب وما المجتمع بحاجة إليه.

٧ ـ أن مهنة الطب تعتمد فيما تعتمد عليه على التشخيص، والتشخيص لا يقتصر على «الكشف» بعيداً عن «الحوار التشخيصي» مع

المريض. ولذا يصعب الوصول إلى نتيجة قريبة من الحتمية إذا لم يتعاون المريض مع طبيبه في مسألة التشخيص. وقد يضلل المريض طبيبه عندما يعمد إلى تعمية الحقائق جهلاً بتأثيرها على التسخيص.

٨ ـ أن الطبيب بحاجة إلى ثقة المريض به، وهذا له دخل لا بأس به في عملية العلاج والشفاء. وكم حالة عرضت على طبيب لم يقتنع به المريض فوصف الطبيب العلاج المناسب فأهمله المريض أو وقع في ذهنه أن هذا الطبيب لم ينفع فلم ينفع.

٩ ـ أن كثيراً من الناس يريدون أن يدخلوا على الطبيب مرضى فيخرجون من عنده معافين دون اللجوء إلى برنامج علاجي قد يطول. وتلكم مصيبة المريض ولا يتحمل منها الطبيب شيئاً البتة إلا إذا قصر في محاولة إفهام المريض المطلوب.

١٠ ـ أن الطبيب لا يقف وحده هنا، ولكن هناك مجموعة من المساعدين أو الذين يقفون إلى جانبه، ومن هؤلاء الصيادلة ـ وهم على درجات من حيث العلم ـ فيحدث أن يخطيء الصيدلي في صرف الدواء وقوة الدواء فيتهم في هذا الطبيب، والطبيب منه براء. ولذا يعمد كثير من الأطباء إلى النظر إلى الدواء المصروف بعد صرفه للتأكد من دقته.

١١ ـ أن تعاطي الدواء يخضع لنظام يحتاج فيه المريض إلى القراءة أولاً ثم اتباع الإرشادات من حيث الجرعات والمدة والأعراض الجانبية ومثل ذلكم، وقليل من الناس من يقرأ النشرة المرفقة بالدواء، ويكتفي بما يكتبه الصيدلي على الدواء مثل: (١ × ٣) وهي سلبية غير مرغوب فيها من الصيدلي كما هي من المريض.

وهكذا نجد أن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في أداء الطبيب لمنهنته الإنسانية، ومن ثم تؤثر في تأخير الشفاء أو انتفائه، إن لم تؤد إلى مضاعفات أخرى يكون للطبيب فيها إسهام محدود جداً، ولكن الناس

يلقون باللائمة عليه مباشرة قبل أن يتحروا الدقة في مثل هذا الاتهام.

وإذا روعيت هذه المجموعة من العوامل ووعاها الناس أو المتعالجون منهم وجدنا أن الأصل في الطبيب أن يوفق - بإذن الله - في التشخيص وفي صرف الدواء، وتكون النتيجة الشفاء ما أراد الله سبحانه وتعالى ذلكم.

وخلاف الأصل أن يعمد الطبيب إلى المغالطة في كل ما مر، فيتعمد الضرر بالمريض لأغراض غير إنسانية نتيجة لمرض في الطبيب نفسه. وتلكم حالات تمر فيعلن عنها ويعاقب عليها فأعلوها ويحاكمون، وقد يمنعون من الاستمرار في مزاولة هذه المهنة، لأنهم أثبتوا أنهم دون مستواها، مثلهم في هذا مثل كل من يسيء إلى مهنته، ومن هنا تأتي الفحوص والاختبارات الدورية للأطباء وذوي المهن الحساسة ذات العلاقة المباشرة بحياة البشر، كالممرضين والطيارين ورجال الأمن والدفاع المدني ونحوهم. يفحصون جسمياً ونفسياً خوفاً من الإنزلاق في تصرفات تكون لها مجموعة من المضاعفات.

وإنه لمن المحزن أن يقرأ المرء أحياناً، وفي بلدان غربية وشرقية تدعي التقدم، عن مؤامرة طبيب في القضاء على مريضه، أو ممرضه تعتني بالمواليد الصغار فتقضي عليهم، أو ممرض يدخل على المرضى في أوقات يختارها فيستعمل علمه فيما يضاد تماماً ما تعلمه من أجله. وتلكم تصرفات تؤكد على أن البشر مهما وصلوا إلى العلم الدقيق هم بحاجة إلى مقومات أخرى أساسية في حياتهم تجعلهم يدركون مقامهم، وتدفعهم إلى تسخير هذا العلم فيما ينفع. هنالكم مجموعة من المقومات التي يستطيعها البشر مرسومة لهم يأتي على رأسها مخافة الله تعالى وجعله رقيباً أول وأقوى من رقابة البشر، وخاصة في المجتمع المؤمن الذي يدرك هذه المعاني ويعيشها. ولذا نجد مثل هذه الحوادث الشاذة عالمياً

شبه معدومة في المجتمعات المؤمنة، التي تؤكد على المعاني السامية لمهنة الإنسان في هذه الأرض. فيدرك الطبيب أثره على المجتمع فلا يضر الأطباء مرضاهم.

الجزيرة ـ العدد ٥٧٤٢

السبت ٤ ذو القعدة ١٤٠٨ هـ ١٨ يونيه ١٩٨٨ م

حضانـــة الأطفـــال

الحديث عن الأطفال دائماً يأخذ منحىً عاطفياً ويسلم الكثيرون أن أطفال اليوم هم رجال الغد. ولذلك يأتي هذا الاهتمام بهم على مختلف المستويات.. وهناك ظاهرة اليوم بدأت تبرز أكثر مما كانت عليه من قبل تتمثل في مسألة رعاية حقول التعليم والتطبيب والتمريض. ولسنا هنا بصدد الحديث على أهمية هذه الحقول وأهمية وجود المرأة فيها، كما أننا لسنا بصدد الوقوف مع أو ضد عمل المرأة عموماً في هذه الحقول ونحوها، إذ إن هذه النظرات تحكمها المصلحة العامة للبلاد، والتي لا تتنافى مع ديننا الحنيف وعاداتنا الاجتماعية الراسخة.

ولكن النقاش هنا ربما انصب على الأم المشتغلة، خاصة الأم التي تحضن طفلاً يحتاج إلى عناية مكثفة تقوم على جرعات متواصلة من الحنان، بدلاً من أن يعتقد أن المقصود هو الخدمات المادية للطفل.. فالحنان ـ والحديث على الحنان يطول ـ لا يمكن أن تقدمه أو يقدمه شخص آخر مهماً كان قريباً من الطفل غير أمه. وهذه سنة الله في أرضه حتى يقال إن قسوة الأم على وليدها لا تخلو من حنان، فجزى الله عنا والدينا كل خير.

الطفل بحاجة إلى رعاية، والأم بحاجة إلى أن ترعاه مهما حاولت

التضحية في هذا الجانب أو تأجيله إلى فترة ما بعد ساعات العمل الرئيسية، وهذه من مسلمات الحديث التي يتم إيرادها هنا لمجرد التذكر من جهة، ولمجرد جعلها منطلقاً من جهة أخرى. والواقع أن الكثيرات بدأن ينتبهن لهذه المسلمة، فآثرن السكينة والاعتذار عن العمل ريثما تتم فترة محددة يمكن معها للأم أن تعود لعملها، ولكن الظروف الإدارية والنظامية ربما حالت دون تحقيق هذا الأسلوب للجميع، وهذه الظروف الإدارية والنظامية جاءت نتيجة للحاجة الملحة للمدرسات والطبيبات والممرضات ـ أي للعاملات ـ، وجاءت كذلك نتيجة إلى أن رعاية الطفل ليست ظرفاً طارئاً تعطى الأم معه إجازة اضطرارية لمدة محددة، تعود بعدها لمزاولة عملها، ولعل هذه الظروف الإدارية والنظامية تبرز على المستوى التعليمي، حيث تختل العملية التعليمية عندما نعلم أن عدد المدرسات محدود وأن الأم المدرسة قد حسبت على العملية التعليمية وأعطيت جدولاً وارتبطت بطالبات من حيث الامتحانات والتقويم العام. . . وإن تبتر هذه العملية في وسطها أمر غير سهل، وهذا ما يجعل البعض يتمسك بالظروف الإدارية والنظامية التي تمليها المصلحة العامة. . ومع هذا يبقى الطفل بحاجة إلى عناية أمه ورعايتها وحنانها وعطفها دون مبالغة في هذه الألفاظ.

من الاقتراحات التي سرت مسرى التنفيذ إقامة دور للحضانة في مجتمعات المدارس للبنات، وفي بعض المستشفيات، بحيث يكون الطفل قريباً من أمه، وتستطيع الوصول إليه في فترات متقاربة، وإن كانت متقطعة، فمن المتعارف عليه أن الطفل لن يكون في حضن أمه طوال الوقت، وعليه فلا بأس من الفترات المتقطعة ما دام هناك وصل بين الطفل وأمه. . ولكن هذا الأسلوب الناجع والعملي سبب إحراجاً للرئاسة، حيث تركزت مراكز رعاية الطفل على المجمعات، حيث تكثر

المعلمات ومن هن في حكم المعلمات من الموظفات في المجمع، وهذه الكثرة تخول وجود مركز لرعاية الطفل على مستوى المدارس المنفردة على اختلاف مراحلها.. هذا الوضع أدى إلى التسابق على المجمعات والإعراض على المفردات، خاصة من قبل الأمهات. ونحن هنا نتحدث عن الأمهات.. وظروف الرئاسة العامة لمدارس البنات المتمشية مع الواقع ربما لا تتيح لها فرصة فتح المراكز المتعددة، ولهذا خفت فعالية المراكز بهذا الأسلوب وأحدثت ذلكم الإحراج..

* * وتعمد بعض الأمهات الموظفات إلى أساليب فردية حول التغلب على هذه (المشكلة) بالمعنى العام لكلمة مشكلة.. ويمكن أن تدور هذه الأساليب حول وسيلتين، الوسيلة الأولى تقوم على الاستعانة بالأهل في رعاية وحضانة الطفل، والوسيلة الثانية تقوم على الاستعانة بالخدم في أداء هذه المهمة، وكلا الوسيلتين تحتاج إلى توقف يقوم على محض الرأي ووجهة النظر التي ربما لا يوافقني عليها الكثيرون بل الكثيرات، بل ربما نظر إليها على أنها وجهات نظر إلى المثالية أقرب كما جرت عادة الكثيرين ممن يطرقون مثل هذه الموضوعات ويحاولون معالجتها. ومع هذا فتبقى الفكرة مجرد رأي.

الوسيلة الأولى القائمة على الإستعانة بالأهل ـ أهل الزوجة وأهل الزوج ـ على حد سواء تعد أسهل الوسيلتين وأخفها خطراً على الطفل، خاصة إذا لاحظنا أن عطف الأجداد على الأحفاد ربما تخطى عطف الأهل على أولادهم في كثير من الأحيان، وعليه فإنه من الناحية العاطفية تعتبر هذه الوسيلة قريبة من الوسيلة المباشرة القائمة على رعاية الأم لطفلها.. لكن المآخذ على هذه الوسيلة أنها تكلف الأجداد مهما كانوا شباباً جهداً هم في غنىً عنه، لأنهم بمجرد تزويج أولادهم يبدأون فترة الحصاد بعد أن أمضوا سنين طويلة جداً في الحرث والزراعة فليس أقل

من أن يعفوا من الاستمرار في الحرث والزراعة، وتترك لهم الفرصة للحصاد والحصاد فقط، والمتمثل في محاولة الزوجين رد نسبة ضئيلة جداً جداً مما أنفق عليهما من قبل والديهما من عطف وحنان.. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن اتباع هذه الوسيلة (ربما) ساعد في بعث بعض المشاكل، مما يمكن أن يستغنى عنها لو أهملت هذه الوسيلة، ولم يلجأ إليها الزوجان. وأذكر هنا أننا لا نتحدث على الماديات، ولذلك فالهدايا والمكافآت المادية ليست أسلوباً فيه رد للجميل، فالأمر أعمق من هذا بكثير، وعليه فإن هذه الوسيلة ربما كانت سبباً في وجود مشاكل جانبية قد تتعدى المشاكل المعتادة التي تحصل بين الزوجين من جهة وبينهما وبين أهلهما من جهة أخرى مما هو في طبيعة البشر...

أما الوسيلة الثانية القائمة على استخدام أساليب الخدمة في المنزل، فهذه أمرها حساس جداً اليوم، بحيث أصبح الحديث عليها ممجوجاً من ناحية، وذاتياً من ناحية أخرى، ومثالياً من ناحية ثالثة، لكن الواقع يثبت أن هذا الأسلوب خطراً جداً لا على الطفل فحسب، بل على المجتمع كله الذي يتوقع لهذا الطفل أن يكون أحد رجاله في الغد القريب.. وليس بعيداً عنا ما حدث لحالتين نشرتهما المصحف المحلية تقوم على استغلال الطفل في استدرار عطف الناس من قبل الخادمة، حيث قبضت الحالة الأولى من قبل الزوجة العاملة عندما عادت إلى المنزل في وقت غير معتاد فلم تجد الخادمة ولا طفلها، فانتظرت حتى رأت طفلها، وقد عادت به الخادمة ملطخاً بالسواد وملبساً رث الثياب والدموع قد حفرت على خديه قناة من جراء ضرب الخادمة له، فأسقط في يد الوالدة واتخذت قراراً لكم أن تتصوروه.. والحالة الثانية قبض عليها الزوج عندما أوقف سيارته عند محطة الوقود ليلمح فتى صغيراً يافعاً تسحبه الخادمة وهي تطوف على أصحاب السيارات مستدرة جيوبهم، فيسأل الأب عن هذه الظاهرة فيفيده

عامل المحطة أنها تتكرر منذ زمن طويل. . وهذان نموذجان ظهراً للناس. .وهناك نماذج أخرى كثيرة مادية يرددها الناس والنماذج المعنوية شاملة مفروغ منها إذا عدنا إلى المسلمة الآنفة الذكر التي تنص على أنه لا يمكن لأي شخص في الدنيا أن يمنح الطفل الحنان مثلما تمنحه أمه إياه. . .

وناحية فيها حساسية تتعلق بهذا الموضوع تقوم على أن البعض - أقول البعض - من الموظفات يجعلن من فكرة رعاية الطفل من قبل الخادمة حجة يحصلن فيها على خدمات أخرى من الممكن أن تقوم بها الأم ربة البيت في بيتها بدلاً من الخادمة كالطبخ وغسيل الملابس. . . إلخ.

وعليه فإنه أقل ما يمكن أن يقال حول الوسيلتين الآنفتي الذكر أنهما ليستا في صالح الطفل من ناحية، وليستا في صالح الحياة الزوجية من ناحية أخرى وليستا في صالح المجتمع عموماً من ناحية ثالثة. على أن هناك أساليب أخرى بعضها يقوم على فكرة إرسال الطفل إلى بعض من يضطلع بأمور الحضانة في بيوتهم مقابل أجرة معينة للعناية به ريثما يعود الأهل، وهذه مع أنها ليست شائعة إلا أنها ربما كانت أسلم الوسائل كلها في رعاية الطفل ريثما تعود والدته من عملها، ومع هذا فمحظور الحنان فيها لا يزال قائماً.

في سبيل المواجهة

إذا كانت هذه الأساليب لم تثبت جدارتها في العناية بالطفل ورعايته. وإذا سلمنا بضرورة عمل المرأة الأم الحقول في الثلاثة المذكورة وما شابهها فإن الدعوة إلى الحل المثالي القائم على الاهتمام المباشر بالطفل من خلال الوجود في المنزل تثير حفيظة كثير من الناس، ولن

تلقى القبول بأي حال من الأحوال رغم أنها أفضل وسيلة في بناء المجتمع والمساهمة في نموه وتنميته على المدى البعيد.. ويخطىء كثير من الناس حينما يعتقدون أن وجود المرأة في منزلها ليس عملاً على كل حال..

وعليه فإن هناك أسلوباً يقوم على إقامة غرف للحضانة في المدارس على اختلاف مراحلها، ودون النظر إلى حجمها فيكفي أن يكون هناك مدرسة لتكون فيها (غرفة) حضانة. وكذا الأمر بالنسبة للمستشفيات والمستوصفات الحكومية والخاصة... وهذا الأسلوب يقوم كذلك على تنسيق من قبل الرئاسة العامة لتعليم البنات وإشراف من قبلها... فكرة هذا الأسلوب تقوم على إنشاء مؤسسة لحضانة الأطفال.. وقد يكون في هذا الاسم جانب تجاري ولكن الأمر لا يتعدى أن يكون مساهمة من قبل مجموعة من رجال الأعمال في هذه البلاد المباركة في إنشاء هذه المؤسسة واستقدام أو توظيف المتخصصات من المسلمات حسبما تقتضيه حاجة المدرسة مع تهيئة المكان وتزويده بالأجهزة والأثاث المطلوب لمثل هذه الحالة..

وبهذا الأسلوب سوف تتخلص كثير من البيوت من اتباع الوسائل المذكورة، حيث إن الطفل سيكون قريباً من أمه في مدرستها أو جهة عملها.

ورعاية الرئاسة وإشرافها على مثل هذا المشروع قد يتعدى الإشراف على الأسلوب إلى المساهمة فيه، بحيث يطلب من المعلمة الأم ـ مثلاً ـ أن تدفع مبلغاً مرسوماً مسبقاً، وتعين الرئاسة في بقية المبلغ على شكل مساهمة مباشرة فيه على غرار الإعانات التي تدفعها الدولة لبعض القطاعات التي يعود مردودها مباشرة على المواطن، وهي كثيرة والحمد لله.

وطرح الفكرة بهذا الشكل إنما هو بداية فقط، ولا يتوقع منا أن نرسم لها اللوائح والأنظمة وغيرها من أساليب لا بد منها في مثل هذه

الحالة. وهي كذلك فكرة مبدئية ربما تكون نواة لمشروع كبير فعال ينظر إليه من جميع الجوانب ويقوم لينظر ما إذا كان يحتوي على جوانب سلبية قد لا يتنبه لها من هم بيعدون عن الظروف والمحيط، ويكتفون بمجرد عرض الأفكار والآراء ووجهات النظر مثل مقدم هذا المشروع أو الاقتراح.

والباعث على طرح هذه الفكرة هو محاولة المساهمة في التغلب على مشكلة حضانة الطفل حضانة فعالة تجعل منه مواطناً صالحاً من ناحية، ومن ناحية أخرى إنها نظريا ممكنة التطبيق في مناطق المملكة كلها، لكن الأمر لا يمنع أن تؤخذ منطقة أو مدينة وتنفذ فيها هذه الفكرة تنفيذاً مبدئياً، فإن أثبتت جدواها ولاقت القبول من قبل الأمهات المعلمات الموظفات سعي إلى تعميمها، وإلا أجهضت ودعي لمن فتح المجال بالخير، لأنه اجتهد ولكنه لم يصب.. وليس هناك من يعتقد أن مثل هذا المشروع يمكن أن ينفذ بين يوم وليلة، كما أنه ليس هناك من يعتقد أن مثل هذا الأسلوب لا يخلو من جوانب غير مضيئة، مثل أن يستغل في النفع المادي مثلاً من خلال إحضار حاضنات قليلات الخبرة، أو لا يتمتعن بمؤهلات الحاضنة من سعة في الصدر وصبر على معاملة الأطفال والنظر في احتياجاتهم ورغباتهم ووسائل راحتهم، وهذا ربما أدى إلى نتائج غير متوقعة يكون تأثيرها عكسياً، وتؤكد بطريقة غير مباشرة الأسلوبين اللذين حاولنا عدم التأكيد عليهما لما عليهما من مآخذ، وتبقى أخيراً فكرة قل أن يقبلها الكثيرون، وهي ثاني حل مثالي يمكن أن يكون بعد الحل الأول القائم على الاهتمام المباشر والمستمر من قبل المرأة، ويكمن هذا الحل الثاني في انتظار الأم فترة من الزمن حتى (يشب الطفل عن الطوق) بعدها تنخرط إذا أرادت في سلك التعليم والعمل الصحي.. وفي هذا الانتظار تضحية مادية قريبة المدى..

ولحساسية الموضوع كله أعود فأؤكد أن الحالات الشاذة التي وردت فيه ليست عل أي حال مقياساً يمكن أن يعمم على الجميع، فليس كل الخادمات يعاملن أطفال مخدوميهن بهذا الأسلوب، وليس كل الأجداد يحسون بنفس الشعور المذكور، بل ربما يكونون في سعادة تامة عند رعايتهم لأحفادهم، وليس كل المعلمات والعاملات يواجهن ظروفاً تصل إلى الصورة التي عرضت فيها الفكرة ومع هذا كله فكل حالة منفردة يمكن أن تتعرض لما تعرضت له هذه الحالات المفرطة في السلبية، وإن لم تتعرض لها شكلاً، فإن المضمون ربما كان بهذا المستوى وإن اختلفت الأساليب. والواقعية أمر لا بد أن نعيشه ونحاول المساهمة في القضاء على ما فيه من محاذير والتشبث بما فيه من منافع تعم الجميع بطريق مباشر وغير مباشر.. وكان اللّه في عون الجميع.

الجزيرة ـ العدد ٤٥٥١

الجمعة ٢٤ جمادى الاخرة ١٤٠٥ هـ ـ الموافق ١٥ مارس ١٩٨٥ م

شمولية الإعلام .. والقضايا الاجتماعية

لا يزال هناك نقاش قائم حول دور وسائل الإعلام ومنها التلفزيون في المجتمع، فهناك من يقول إن التلفزيون لا بد أن يغلب عليه جانب الترفيه والخفة في البرامج وعدم اللجوء إلى العمق فيما يقدم من مواد. وحجة هؤلاء أن متوسط مشاهدة التلفزيون لدى عينات مختلفة لا يكاد يتعدى الثلاث ساعات ونصف في اليوم، إضافة إلى أن هناك فئات من الناس لا تحبذ مشاهدة التلفزيون.

والوجهة الأخرى تصر على أن التلفزيون ووسائل الإعلام الأخرى أدوات مؤثرة، ذات علاقة قوية بتوجيه المجتمع وجهات تعتمد على نوعية البرامج التي تعرض ويتلقاها الجمهور، ومهما كانت المادة المعروضة خفيفة وسريعة إلا أن تأثيرها وارد ولا شك حتى في مواد الإعلان والدعاية والأساليب التي تقدم بها هذه المواد.

وتلفزيون الخليج بقنواته المتعددة يتجه إلى الإيمان بفكرة الجدية في التأثير التلفزيوني على المجتمع، ولذلك تجد التلفزيون يعمد إلى الجوانب الثقافية والتربوية والفكرية ويخصص لها وقتاً مناسباً فيما يقابل أوقات الترفيه، والبرامج الدينية جزء من هذا الجوانب، مع التأكيد هنا على كل ما يعرض في التلفزيون وأن له تأثيراً مباشراً.

ولعله من المناسب هنا التنويه بندوة تطوير البرامج الدينية في تلفزيونات الخليج التي تنظم بالتعاون بين جهاز تلفزيون الخليج وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في مدينة الرياض ممثلة بكلية الدعوة والإعلام. ولأهمية هذه الندوة وما سيتمخض عنها من آراء ونقاشات واقتراحات وتوصيات. ولأهمية الموضوع ولما له من تأثير على مستقبل الأمة من حيث وجهتها نجد أن الندوة تدعو مجموعة تصل إلى الثلاثين من علماء الدين وأساتذة الإعلام والخبراء في المؤسسات الإعلامية والمفكرين والمهتمين فيقدمون البحوث والدراسات التي تنظر من خلال زوايا الموضوع المتعددة، فيتمكن القائمون على الندوة والداعون إليها من الخروج بنظرة شاملة لما يمكن أن تكون عليه البرامج الدينية الموجهة إلى فئات متعددة من أبناء المجتمع الخليجي تشمل غير الناطقين بالعربية من الجاليات الإسلامية الأخرى. وتأتي أهمية هذه الندوة من خلال رعاية صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز لها في حفل افتتاحها، وهذه الخطوة إشارة عملية إلى الرعاية المستمرة التي توليها حكومات الخليج للأنشطة العلمية والفكرية التي يتبناها أبناء الخليج.

تقويم البرامج

والذي يبدو من عقد هذه الندوة أن هناك نية لتقويم البرامج القائمة اليوم تقويماً موضوعياً يبين فيها ما يعتريها من عجز أو نقص سواء في الكفاءات أو أساليب الأداء والعرض. ومن وراء هذا التقويم دراسة شاملة للبرامج الدينية المعروضة اليوم على الشاشات الصغيرة، ولا بد هنا من أن يتذكر المرء بعض البرامج الناجحة التي وصلت الأن إلى أكثر من عشر سنين وهي تعرض بالأسلوب ذاته وبالمقدم نفسه والوقت كذلك، وانظروا إن شئتم إلى برنامج «نور وهداية» لفضيلة الشيخ علي الطنطاوي ـ رعاه اللّه ـ وفي الوقت ذاته لا بد أن يتذكر المرء بعض البرامج التي لم توفق

من حيث العرض والمقدم فكان مصيرها التوقف لأنها لم تسهم في أداء المطلوب وتحقيق الغرض.

وهناك البرامج التي أدت رسالتها وتوقفت، ليس لقصور فيها، ولكن لأن دورها قد تم على الوجه المطلوب، وأثارت بعض القضايا التي كان لها مساس بحياة المجتمع ودرستها، وخرج منها المشاهد والمستمع بحصيلة طيبة من الفائدة المرجوة.

شمولية الفكرة..

ولعل الندوة لا تقتصر على البرامج الدينية فقط، وإنما تنظر نظرة أعم نحو رسالة تلفزيون الخليج وتأثيرها على مجتمع يؤمن بالإسلام ديناً، وعليه فإن الدين لا بد أن يكون حاضراً في جميع البرامج، فلا يكون فيها ما يتعارض معه أو يشوهه لدى الأجيال، سوءا من ذلك من خلال البرامج الفكرية والثقافية، أو من خلال البرامج الموجهة لفئات بعينها كبرامج الأطفال وبرامج المعوقين وبرامج الأسرة.. وغيرها، بل والمسلسلات التلفزيونية المعروضة تخضع لهذا المنطلق وتكون منبثقة عنه، ومواد الدعاية والإعلان كذلك. أي أن هناك شمولية في النظر إلى الدين على أنه هو المخدوم من خلال خدمة البرامج عموماً للمجتمع.

وتأتي الشمولية هذه قصداً إلى إبراز الدور الذي يقوم به مواطنو دول الخليج في خدمة الإسلام والمسلمين في الوقت الذي يتطلع فيه المسلمون من كل جانب إلى هذه المنطقة التي وهبها الله نعماً كثيرة نعمة الإسلام أولها ونعمة الأمن والإستقرار والخير العميم.

إننا إمة متميزة لها كيان ولها تطلعات ولها أهداف تختلف تماماً عن أهداف الآخرين، ونحن مطالبون بتحقيق هذه الأهداف ـ من خلال تحركاتنا كلها حتى من خلال الترفيه البرىء الذي نحتاجه بين الفينة والفينة.

ولعل هذه الندوة تنطلق من النظرة الإيجابية للتلفزيون، تلكم النظرة الواقعية التي تريد أن تسير هذا الجهاز لخدمة المجتمع خدمة بناءة تتزامن مع النهضة والنمو اللذين تعيشهما المنطقة واللذين جعلا من خدمة الدين منطلقهما، فجاءت النهضة والتنمية متسقة مع التطلعات، ولم يحدث أن وجدت فجوات بين أساليب التنمية العقلية الخليجية التي تشهد هذه الأساليب، ويبرز ذلك من خلال التأكيد المستمر على أن نهضة الأمة تكمن في تمسكها بعقيدتها وتطويع التقنية والعلوم والاستفادة من مؤسسات تعليمية أو علمية.

ومن هذه المنطلقات نجد أن للبرامج الدينية «في تلفزيونات الخليج مكانتها الإعلامية المقدرة ورسالتها المؤثرة في التثقيف والتوعية والتوجيه. ولها وظيفتها في بناء النهضة ومعالجة المشكلات الاجتماعية والفكرية بعلم وحكمة».

وإذا كان لكل وقت أسلوبه في الأداء والتأثير فإننا في زمن تأثير وسائل الإعلام والتلفزيون منها، وهذا يستدعي القيام بدراسة تتناول واقع البرامج التلفزيونية بالتحليل والتقويم والنظر في الحاجة إلى التخطيط السليم الذي يثري عطاءها ويحدد أساليبها في الحاضر والمستقبل.

ثم إن التنويه بمثل هذه الندوات في هذا المقام نابع من الدعوة المستمرة إلى إثراء نواحي البحث العلمي والدعوة إلى وقفات تقويمية لكل الأساليب القائمة بحيث يسعى بها إلى الأفضل من خلال الدراسات المتأنية التي تصطبغ بالطابع العلمي الذي ينظر إلى هذه الأساليب نظرة فاحصة فيقرها أو يعد لها أو يستبدلها ويقيم مكانها غيرها، وهذا إنما يتم عن طريق تجميع المجموعات من التجارب والخبرات والنظريات في ندوة شاملة تعين على تلمس الطريق السليم، وكان الله في عون الجميع.

الجزيرة، العدد ٧١٠٢

الإثنين ٦ رمضان ١٤١٢ هـ/ ٩ مارس ١٩٩٢ م

الجنادرية .. وانطلاقة الموروث

في الجنادرية تنطلق هذا الأسبوع المحاولة الرابعة لإطلاع أبناء اليوم على موروث الأباء والأجداد القريبين، وليست الجنادرية تعبيراً عن مجموعة من الآلات والأغراض المصنوعة محلياً فحسب، ولكنها تبيان للمعاناة التي عاشها من سبقنا وما تحملوه من شظف العيش وضيق ذات اليد، حتى إن غنيهم كان أفقر من فقراء اليوم حيث تغيرت المعايير، وإن لم تتغير بعد المفاهيم والمصطلحات.

هذه الآثار الموروثة هي شاهد حي على ما أغفله التاريخ من جانب حيوي من المجتمع في ذلك الوقت، ولعل التاريخ المكتوب قد قدم لنا بعضاً مما كان في الماضي، لكن الجوانب الاجتماعية والحياة الاقتصادية قد لا تكون واضحة في الوثائق والكتب بالشكل الذي يشبع رغبات جيلنا الجديد. وتأتي الجنادرية لتحاول أن تصور لنا هذه الجوانب الأخرى من الحياة.

والحق أنا لسنا الوحيدين ممن هم بحاجة إلى مثل هذا الكشف الحي، ولكن هناك الكثيرون ممن يهتمون بالحياة في هذا المجتمع قبل أن يتوحد بالمملكة العربية السعودية، ومن هنا أيضاً تبرز ضرورة التأكيد على دعوة الآخرين من غير أبناء البلد لتتاح لهم الفرصة للاطلاع والاستفادة،

ومن ثم الإفادة من حيث تغيير النظرة عموماً عن الحياة في المملكة العربية السعودية ماضياً ومستقبلاً.

ولعل من نتائج المحاولات الثلاث الماضية لمهرجان الجنادرية أن كسبت المملكة مجموعة لا بأس بها من المثقفين كانوا يجهلون الوضع الذي كانت عليه والذي آلت إليه. وكانوا يجهلون الوضع لأنهم سبق وأن كونوا فكرة سلبية عن المملكة استقوها من أولئكم الذين لا يريدون لهذه البلاد أن تنهض بأهلها ورجالها، فكانت طروحاتهم مغرضة ويغلفها الحسد.

ومن هنا تأتي أهمية الجانب الثقافي من خلال الندوات والمحاضرات والأمسيات التي تقوم مصاحبة للموروث العامي (الشعبي) ولا أقول على هامش المهرجان، لأن هذا الجانب قد بدأ يؤدي دوراً يكاد يوازي الموروث المعروض، إن لم يتخط في التأثير ما هو موروث من المواد والآلات والأدوات وأغراض العيش، ذلكم أن هناك فئة غير قليلة العدد من أبناء البلاد المثقفين يتوقون إلى حضور هذه الجلسات الثقافية المصاحبة للموروث.

وإذا كان الرأي أن دعوة المثقفين والمفكرين من خارج البلاد واردة ومحببة، فإن المشاركة المتوقعة هي في الإسهامات الفكرية والثقافية التي تخدم الموروث تبرز فكرياً ما لا يستطيع الموروث أن يبرزه، ولا ينتظر من بعض النوعيات من المثقفين والأدباء من خارج هذه البلاد أن يسهموا في مثل هذا إلا أن يتم اختيارهم ممن سيخدمون هذا الاتجاه.

ومن المناسب هنا أن يبرزوا معارضهم حول بلادنا ووجهها المشرق ما داموا قد قدموا إلى بلد كانوا يتوقعونه على غير ما رأوه من حيث الشمولية وحسب ما قرأوا دون الرؤية الواقعية في جوانب النهضة التي يعيشها والتي لم تقتصر على الإنجازات المادية فحسب، بل انعكست على الأمة فبرز منها العلماء والمفكرون والمربون والمثقفون والمحافظون المستنيرون على تراثهم

البعيد في عمر الزمن الحاضر في ميزان التطبيق، بحيث أصبحت هذه النهضة بحق امتداداً للإنطلاقة التي بدأها السلف الصالح، فجاء الخلف ليرثوا الأنبياء في العلم وتستمر المسيرة ترعاها عناية الله.

هكذا يجب أن ينظر الآخرون لهذه البلاد بعين الإنصاف والواقع. ومن هنا تنطلق التحقيقات الإعلامية لتبرز هذا الجانب، ومن هنا تنطلق الدراسات العلمية من قبل المعجبين بهذا النمط من الحياة الذي جمع بين المادة والروح في اتساق عملي كان البعض لا يظن أنه يقوم، فأصبحت المملكة العربية السعودية (أنموذجاً) للعالم المستقر، وأصبح المواطن السعودي والقادم إلى هذه البلاد عنواناً للإنسان الآمن بكل مدلولات الأمن، الأمن الروحي والأمن الغذائي والأمن الصحي والأمن التعليمي والتربوي والأمن الفكري بالإضافة إلى الأمن العام وهو أمن بلادنا في طولها وعرضها.

ويركز المسؤولون في هذه البلاد وعلى رأسهم قادة هذه البلاد على أن السر في ذلكم كله يكمن في تمسك هذه البلاد بعقيدتها وتطبيقها لشريعة الله في عباده. والتمسك والتطبيق لا يقتصران على الجوانب المادية فقط، ولكن على الفكر الذي لا بد أن ينعكس على التطبيق المادي، وهو فكر أصيل ومستنير اكتسب الرشد من ماضيه الحضاري الإسلامي.

ومن المؤكد أن الثقة بالقائمين على التخطيط على مجريات وفعاليات الجانب الثقافي من المهرجان ثقة مطلقة، ولكنه التذكير والإعانة على الخير وطرق لأبواب طرح الرأي في سبيل الخروج برأي مشترك بناء يضفي على المهرجان الرونق الثقافي الذي نروم التميز به، وكان الله في عون الجميع.

الجزيرة

الوجه الآخر للتراث..!!

التعلق بالتراث أمر على العموم مطلوب. فيه ربط بين حاضر الأمة وماضيها. وأمة لا ماضي لها لا حضر لها ولا مستقبل لها. والتراث يعين على التمسك بالشخصية المتميزة عند كل أمة، وهو يضيق أحياناً حتى ليفرق بين الأمة نفسها ويقسِّمها إلى عناصر قابلة لتفتيت إلى عناصر أصغر كما تفتت اليوم الحصوة في كِلية الإنسان. ولذا فإن إطلاق الإيجابية أو الصورة الحسنة على هذا التراث أو ذاك خدعة دعت إليها الحماسة للتراث، إما عن قصد ارد على دعاة نبذ التراث أو لعدم الإطلاع العميق على التراث نفسه.

والذين يتشدَّقون بالتراث وينظرون إليه نظرة حسنة إنما ينظرون إلى الجانب الحسن فيه ـ وهذا ظننا بهم ـ، ويحاولون إغفال ما هو سيء ونبذه وإخراجه من مفهوم التراث بالجملة حتى يقتصر المفهوم على ما هو حسن فقط وفي هذا اشيء من الإجحاف في فهم التراث، فراسة موروث الأمة ـ أي أمة ـ تستدعي إبراز جوانب الخلل في مقوامات حياتها، لنتعرف نحن البعيدين عن مواطن الضعف في الأمة، فندرك أن الأمة إنما أخذت من مواطن الضعف فيها.

والمجتمع السعودي إنما هو امتداد للمجتمع العربي قبل الإسلام

وبعده، وكان في هذا المجتمع قبل الإسلام مواطن ضعف ومواطن قوة. ركز القوميون العرب فيه على مواطن القوة فيه، وركز المدافعون عن الإسلام في وجه القومية العربية على مواطن الضعف في المجتمع العربي قبل الإسلام، وتبقى هناك في ذلك المجتمع مواطن ضعف وقوة، أتى الإسلام والعرب يعيشونها فرسخ في النفوس والأذهان مواطن القوة من منطلق إيماني وشرعي، وأغفل مواطن الضعف ودعا إلى نبذها بمقاييس إيمانية وشرعية لأن الإسلام يراد منه أن يكون مطبقاً عند العرب وعند غير العرب، وفي زمن العرب وفي زمن غير العرب. وأقول بالمقاييس الإيمانية التي تتعلق بالقلب والشعور وبالمقاييس الشرعية التي تتعلق بالسلوك الذي يصدِّق الإيمان.

وإذا فإن تراث السعوديين ينبغي أن يقاس بهذا المقياس لأن السعوديين يقفون رمزاً للممارسات الشرعية مهما ذهبوا أو حلوا. والحق أنه بهذا المقياس توجد بعض الموروثات غير الحسنة خلفها البعد عن المقياس ردحاً من الزمن قبل دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب التي جاءت لتجدد في الدين لا لتدخل عليه شيئاً جديداً كما يزعم الزاعمون، ولذا عمد ابن عبد الوهاب ـ رحمه الله ـ إلى الدعوة الصادقة إلى نبذ شيء من الموروث مما يحدث خدشاً في عقيدة المسلم، وقد وفقه الله تعالى إلى كثير من النبذ، ولكنه بقيت هناك بقايا استمرت إلى يومنا هذا في بعض الجهات من الجزيرة العربية التي شملتها دعوة الشيخ ابن عبد الوهاب وتعدتها.

وفي الشهر الماضي/ رجب ١٤١٢ هـ (أهداني) أحد الأخوة ورقة لفت بقماش وعند فتحها وجدت فيها «شخاميط» لا أول لها ولا آخر، وإذا هي تميمة ذهبت لها امرأة يحصل على إسقاط قبل الولادة فقصدت عجوزاً في قريتها أو مدينتها فكتبت لها هذه التميمة بمائة وخمسين ريالاً،

وهي بحق عبث من عبث ابنتي الصغيرة التي لم تصل إلى الثالثة من عمرها بعد. ويراد منها أن تنقذ هذه المرأة من الإسقاط. فيتداركها الطيبون وينزعون عنها التميمة بالإقناع وبالحكمة لا بالجذب والحديث الفظ وهي في شهرها الأول. ويشاء الله تعالى أن يستمر الحمل وأن تنجب مولوداً سوياً لا شية فيه. وأمثال هذا الموروث كثير في مجتمعنا مما يستدعي تكثيف الجهود في التخلص من هذه الناحية السيئة من الموروث من العلماء وطلبة العلم بخاصة.

وهذا جانب واحد يتعارض تماماً مع المقياس، وهناك جوانب أخرى يمكن متابعتها لتكشف لنا عن الوجه الآخر للتراث في وقت نركز فيه على الوجه المشع الناصع من الجوانب المادية التي نريد من أبنائنا أن يطلعوا عليها ليدركوا النعمة التي هم فيها مقارنة بما كان عليه آباؤنا.

وليس المراد هنا إبراز الوجه الآخر الكالح للعامة، ولكن الجانب الثقافي في مسألة التراث يمكن أن يغطي هذا الوجه ويعطيه من الدراسة والبحث ما يكفل الاستمرار في الابتعاد عنه سعياً وراء الممارسة الصحيحة في الجوانب المعنوية من الموروث الشعبي.

والحق أنه ليس هناك ما يميز هذا المجتمع عن المجتمعات الأخرى في الجوانب المادية من التراث إلا في مسألة الوسائل التي تختلف من بيئة إلى أخرى، فكل الناس يسقون الزرع وكل الناس يصنعون الحذاء وينسجون الملابس والفرش ويطحنون الدقيق ويقيمون المناسبات. والذي ينبغي التركيز عليه في هذا المجتمع هو موروثه الروحي الذي اعترته مع الأيام صنوف من الخرافة ما لبثت أن زال كثير منها وإن بقيت بعض من آثارها.

ونحن بتعرضنا للوجه الآخر لا نسعى إلى ترسيخ هذا الجانب في الأفهام، بل إننا ندعو إلى أن يعرف الناس أنا كنا شيئاً من قبل فأصبحنا ـ

بفضل الله تعالى ـ شيئاً آخر مختلفاً عن سنين مضت لا من حيث التنمية واستخدام التقنية الحديثة فحسب، بل من حيث نظرتنا إلى سرِّ وجودنا في هذه الحياة وهذا هو المهم.

ولعل مؤسسة علمية (أكاديمية) مثل جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية تسهم الآن في إبراز هذا الجانب المهم من حياتنا القريبة من خلال مجموعة من الدراسات العقيدية والتايخية والدعوية التي عاشتها البلاد منذ المسيرة الأولى للدولة، السعودية الأولى التي قامت على هذا المزج الطيب بين الدعوة بالمفهوم الشائع للدعوة والقوة بالمفهوم الشائع للقوة فأنجب هذا المزج دولة إسلامية يراد لها استمرار على الخط الذي رسمه كل من محمد بن سعود ومحمد بن عبد الوهاب. وجامعة الإمام مطالبة اليوم قبل أي يوم آخر بما أوتيت من الإمكانات المادية والبشرية بتكثيف الدراسات «الأنثربولوجية» عن المجتمع السعودي منذ بدايتها إسهاماً منها في التركيز على الجانب المعنوي الموضوعي للتراث، وكان الله في عون الجميع.

توجيه التراث ...!!

نحن لا نخجل كثيراً من تراثنا القريب، ونحن القريب، ونحن نفخر كثيراً بتراثنا البعيد. والحديث هنا يتركز على التراث القريب الذي يمثل الممارسات الاجتماعية والمهنية والحرفية في مجتمع الجزيرة العربية قبل توحيدها تحت اسم المملكة العربية السعودية بقليل من الزمن، وبعد توحيدها، أو توحيد القسم الأكبر منها على الأصح.

هذا التراث القريب موضع إعجاب لأنه النافذة التي نطل منها على الواقع الذي كان أجدادنا عليه ثم أصبحنا نحن وأبناؤنا ونحن امتداد له في واقع آخر فيه اختلاف شديد بين جيلين لم يفصل بينهما إلا النعم التي تفجرت أنهاراً علينا، وكانت حبيسة القاع في زمن مضى، والحمد لله على النعم الظاهرة والباطنة.

وفي وقفة سابقة مع التراث ذكرت الوجه الآخر للتراث، وأكدَّت على أننا لا نفخر بكل التراث القريب، ولكننا نفخر بالكثير منه. ومن سمات المرحلة الماضية شيوع الجهل بين الناس، وكان لهذا الجهل آثاره على حياة عرب الجزيرة من النواحي السياسية والاجتماعية والعلمية دون شك، وبسبب من هذا الجهل كانت هناك ممارسات جاهلة غير متوصلة ولم تخضع كثيراً للتوجيه السليم. تتعلق بالنظرة العامة للحياة. ومع أن

هذا الجهل لم يكن جهلاً «مطبقاً» إلا أنه كان طاغياً على كثير من المجتمعات الصغيرة في المجتمع الكبير.

حتى العلاقة مع الله تعالى كان ينتابها الجهل ثم يوجهها توجيهاً غير سليم. وكانت لظهور الإمام المجدِّد محمد بن عبد الوهاب ـ رحمه الله تعالى ـ الأثر القوي في إعادة توجيه العلاقة مع الله تعالى. وقد تكونت من خلال هذه العلاقة الخاطفة مجموعة من الموروثات تدخل هي أيضاً في الجانب الذي لا نفخر به، ولكننا نعترف أنه كان موجوداً في زمن قريب مضى. فقد كان للشعوذة سوقاً وكان للخرافة أتباعاً وكان للاحتيا باسم الدين شياطين من الإنس والجن، وهذا كله من نتائج الجهل «غير المطبق» الذي خيمَّ على البلاد لفترة غير قصيرة.

وأصر على أن الجهل لم يكن «مطبقاً» لأن البلاد لم تكن تخلو من العلماء، ولكنهم كانوا في الجملة قليلين غريبين علمهم محدود لأن الكتاب لديهم كان محدوداً، والعلماء من مشايخهم كانوا محدودين وهذا، إلا أن البلاد قد نعمت بمجموعة منهم حفظت جهودهم من خلال الدراسات والتراجم التي كتبت فيهم.

ويأتي التقليد السنوي في مهرجان الجنادرية بشقه التراثي ليؤكد على الجانب المضيء من التراث مهما كانت بدائيته في الآلة والأداءة والممارسة. ويبدو أنه يتعمدَّ إهمال تلك الجوانب التي لم تكن موضع افتخار.

والموضوعية العلمية التي ننطلق منها توحي بالرغبة في إظهار الجوانب السيئة في التراث، ليس على أنها موضع فخر، ولكن على أنها ممارسات كانت موجودة فقضى عليها العلم الشرعي أولاً، ثم التوعية المستمرة من خلال انتشار التعليم والإعلام والتربية الموجهة.

ومن هنا يأتي مفهوم التوجيه للتراث بحيث يغطي ما كان موجوداً،

ويبرز الحسنات فيه، ويتعرض للسيئات على أنها كانت موجودة، ولكنها لم تعد مرغوباً فيها في ضوء هذا التحول الطيب في النظرة إلى الدنيا والآخرة.

ولا يتوقع أن يكون هناك عرض حي للجوانب السيئة، إذ إن منها مناظر لا تليق ولا تسر، ولكن يأتي الجانب الثقافي من المهرجان ليتعرض للجوانب السيئة، وصور السوء فيها، والمعيار الذي تقاس عليه حتى تُعدُّ سَيئة. وأظن أن الجانب الثقافي من المهرجان يحتمل مثل هذه الموضوعات وبخاصة أنه ربما يتعرض أحياناً لموضوعات ليست لصيقة بالتراث أو بروح المهرجان، وكأن هناك عزلة بين موضوعات التراث وبين الموضوعات الثقافية التي تصاحب المهرجان على أنها جزء من المهرجان وليست على هامش المهرجان.

إنني أدرك أن هناك من يتحمس للتراث بحكم المهنة أو إثبات الوجود أو الدفاع عن الذات، ولكن الحماس للتراث ينبغي دائماً أن يكون من المنطلق التوجيهي الذي ينظر إلى التراث على أنه ذو وجهين، فلا يقبل بحذافيره لمجرد أنه تراث وأنه مادة تثري الحديث على التراث بأي شكل من أشكال الحديث من التراث، ولا يرفض بحذافيره بحجة أنها مرحلة تخطيناها، وهي لا تمثل مرحلة نفخر بها في حياتنا رغم ما فيها من حسنات، فخير الأمور الوسط، وكان الله في عون الجميع.

أبو القرص .. وأصحاب الهيم!

لست أملك أن أصل إلى حكمٍ فصلٍ يمكن أن يعد معياراً في هذاالمجال ولكني اطرحها فكرة هنا وهي أن كل موروث شعبي يناقض أو يتعارض مع المبدأ الإسلامي فهو غير مقبول.

الموروث الشعبي مليء بالتجارب والحكم.. المعاناة التي عاشتها الأجيال السالفة أورثت هذه التجارب والحكم.. ليس بالضرورة أن يصدر الحكم عن فيلسوف أو عالم.. العالم يزنها بعلمه.. وغير المتعلم يستنبطها من خبرته مع الحياة.

وهناك ما يلوح في الأفق من وقفات سلبية تجاه الموروث الشعبي ينظر إليه على أنه ليس في مستوى الرواية والاعتبار ينظر إليه آخرون على أنه يأتي على حساب المبادىء التي جمعت الأمة.. قد يعد مدعاة للمحلية الضيقة.. ولأنه يروى باللهجات العامية المحلية يعد أيضاً منغصاً للغة العربية الفصيحة..

فيكون تهديداً مرة أخرى ومن خلال اللغة للمبادىء التي تجعل من اللغة وسيلة إلى التفاهم.. تلكم المبادىء التي لا تقبل المحلية في التطبيق.

وهناك ما يلوح في الأفق من وقفات إيجابية مفرطة في الاعتناء بالموروث الشعبي حتى ليعد غير الطيب منه طيباً.. فيقبل كل ما جاء عن الناس على أنه يعكس صورة ما كانوا عليه من حياة اجتماعية.. أو أدبية.. أو سلوكية.. ومن الحماس لهذا المنطلق نجد الخلط بين المبادىء والموروث.. بل ربما جر الحماس البعض إلى السلوك الشعبي.. وتغليبه على المبدأ.. فإذا اتفق المبدأ مع السلوك الشعبي نجد هذا المتحمس يتقمص السلوك الشعبي. ليس على أنه مبدأ ولكن على أنه سلوك شعبي.. والأمر هنا فيه نوع من الغموض.. ولكن الحال كذلك.. فقد يقول البعض إن السلوك الشعبي مستمد من المبدأ.. وهذا ليس بالضرورة صحياً.. فليس كل السلوكيات الشعبية ـ العامية ـ متفقة مع المبادىء التي تدين بها الأمة.. فهناك إذن خلط.. يتوجب فرز هذا من ذاك..

ربما أطلق على مجتمع إسلامي أو أكثر مثلاً بأنه مجتمع طيب ـ بالمعنى الإيجابي لكلمة طيب.. وهذا مبدأ تتفق فيه جميع المجتمعات التي تؤمن بمبدأ الطيبة.. ولكن إذا تحولت هذه الطيبة إلى المعنى السلبي ـ المحدث ـ على الكلمة.. قيل إن ذلك المجتمع طيب.. وهذا المعنى للطيبة غير مبدأ.. بل هو سلوك شعبي.. يحاول البعض تعميمه على هذا المجتمع.. والطيبة ـ بالمعنى الإيجابي ـ لا توقع صاحبها في المزالق.. لأن المبدأ يحث على الكياسة والفطنة في المؤمن.. فإذا وقع الشخص في حبائل محتال في الداخل أو الخارج فهو لم يتمثل المبدأ.. وهكذا يحسن التفريق بين المبدأ ـ العام والتنفيذ ـ والسلوك الشعبي الذي قد يصدق على مجموعة من الناس دون آخرين.. ومن هنا لزم ألا نتحمس للموروث الشعبي لمجرد أنه موروث شعبي.. وإنما نتحمس له إذا وافق المبدأ.. أو لم يتعارض مع المبدأ وإن لم يوافقه.. وهذا ما يجعل

البعض يؤكد في أكثر من موقف أن الموروث الشعبي ليس خيراً كله.. ففيه الصالح.. وفيه مادون ذلك.. والأمر يحتاج إلى استقراء لمعرفة النسبة.. ولكن الانطباعة لدى الكثيرين أن الموروث الصالح أكثر بكثير من الموروث المناقض للمبدأ.

ـ ٢ ـ

والمجتمع السعودي مجتمع مسلم قبل كل شيء.. أي أنه مجتمع المبدأ.. ومنذ دعوة الشيخ «محمد بن عبد الوهاب» ومؤازة الإمام «محمد بن سعود» رحمهما الله ـ لهذه الدعوة والسلوكيات تتفق ـ في الغالب ـ مع المبدأ.

وفي مجتمعات أخرى ـ عربية وإسلامية ـ تتضح الصورة في الخلط بين الأمرين حتى ليصل هذا الخلط إلى اللبس عند التفريق بينهما.. لأن بعض السلوكيات ـ الشعبية ـ جاءت نتيجة لتحريف في فهم المبدأ.

ـ ٣ ـ

هذا دافع البعض من الذين يقفون من الموروث الشعبي هذه المواقف الواقعية وهي مواقف ـ مهما كانت مخلصة ـ إلا أنها لا تملك أن تمحو ما ورثه لنا الأسلاف القريبون من حكمة.. كانت هي منطلق هذا الحديث..

يحكون أن مجموعة من الرجال ذهبوا جميعاً في طلب العيش.. وكل أخذ معه زاده «زهابه».. وكانت العادة تحث على الصبر والتحمل.. إلا أن واحداً من هؤلاء الرجال قد عضه الجوع.. وهم يمشون أدخل يدذه في «خرجه» وكسر قطعة من «قرص» زودته به والدته.. وقضم هذه الكسرة.. فحطوا الرحال.. وكل أخرج زاده حين لحظوا أن «قرص» صاحبهم قد «قضم» فسألوه.. وكان من العيب أن

يذكر لهم الحقيقة.. فقال ربما أكله الفأر.. فاستغفلوه.. واستهجنوا جوابه.. وأنه من غير الممكن أن يستطيع الفأر قضم القرص بهذه الصورة.. فالقرص يابس.. والفأر ضعيف.. أسنانه لا تقوى على القضم..!! فأسرها في نفسه.. ورمت بهم السنون وأيسر اللّه على صاحب القرص فاغتنى.. وفكر أن يجمع أصحابه ليتذاكروا في تلكم الأيام الخوالي.. فجمعهم على مائدة فيها كل شيء إلا القرص المقضوم.. وقبل الورود على المائدة أحضر الرجل «هيمأ» والهيم قطعة من الحديد الصلب يستعان بها في حفر الآبار الارتوازية ـ الأن على الأقل ـ كان الهيم «مقضوماً» من أحد طرفيه.. عرضه الصاحب على الأصحاب.. قال لهم: هل تصدقون أن الفأر قد «قضم» هذا الهيم؟! فما كان منهم من معارض.. قطعاً يستطيع الفأر الآن أن يأكل الهيم كله.. والفأر هو الفأر.. لكن الحال غير الحال.. صبر قليلاً لعل واحداً منهم يستغفله ويسفه منه الحلم.. ولكنهم كانوا متفقين في الرأي.. فاعتذر لهم ـ بقوة ـ عن تقديم المائدة لهم عندما ذكرهم بالقرص الذي لم يتمكن الفأر من قضمه..!!

ـ ٤ ـ

ترى لو أورد هذه القصة حكيم من الحكماء القدامى.. الذين نشأوا قبل الميلاد لأصبحت حكمة تذكر لهم.. وكانت مجالاً للتفاخر.. وربما وصلت إلى حد إخراجها تمثيلية أو مسرحية تضاهي مسرحيات «شكسبير» التي لا تزال تقام على مختلف المستويات.. هي حكمة لا تقل كثيراً عن الحكمة التي خرجت من مسرحية «تاجر البندقية».. فالمغزى في الإثنتين موجود.. والحبكة فيهما متوفرة.. والسياق مهد فيهما إلى النتيجة وهكذا.. على أن هذا الموقف ليس موقف نقد أو مقارنة أدبية بين الموقفين.. ولكن لأن تاجر البندقية اكتست العالمية فشاعت.. أما

أصحاب الهيم فهي من الموروث الشعبي الذي يقف منه البعض مواقف غير ودية.. لمجرد أنه موروث شعبي.. هذا الموقف الذي قد يصل أحياناً إلى الدفاع عن الوجود.. عند البعض.. وكأن الوجود قد ارتبط بالموروث الشعبي.. وهنا ربما حصل الخلل في المبدأ.. ولا أريد أن أثقل على القارىء بالعودة إلى المبدأ.. فقد تكررت هذه الكلمة مرات عديدة..

ـ ٥ ـ

لقد حاول الأستاذ «عبد الكريم الجهيمان» رصد الأساطير الشعبية من قلب الجزيرة العربية في مجموعة مجلدات.. وعند قراءة هذه الأساطير يستطيع المرء الخروج منها بحكم غزيرة.. وفيها ما فيها من حكايات سطحية قد تخلو أحياناً من المغزى.. ولكنها على أي حال تحكي فترة من فترات مر بها المجتمع.. وفيها الواقعي الذي يمكن الاعتماد عليه في دراسة المجتمع.. كما فيها الأساطير الخيالية التي لا تتفق مع العقل ولم يرد لها أن تتفق معه.. فالخيال والعقل على طرفي نقيض.. وغالب الحكايات الواقعية قريبة من الروح الإسلامية التي كانت ـ ولا تزال ـ ترسم طابعها على المجتمع.. وهي صور صادقة يصعب الوصول إليها من مصادر أخرى غير هذا المصدر الشعبي.. فيؤخذ منها المناسب.. ويتعرض منها غير المقبول مع انقراض الفترة التي مضت.. «ولا تزر وازرة وزر أخرى»..

والسؤال الذي يحتاج إلى مزيد من البحث هو في مدى الجدوى من دراسة هذا الموروث ـ قصصاً أو شعراً ـ على المستوى العلمي «الأكاديمي». والموقفان المتقدمان يمليان الإجابة على هذا السؤال.. حتى ليستغرب البعض أن تلقى قصيدة عامية في صرح علمي شامخ.. ويستغرب آخرون أن تقوم أقسام للاجتماع لا توجد فيها دراسات للموروث الشعبي.

ولست أملك أن أصل إلى حكم فصل يمكن أن يعد معياراً في هذا المجال، ولكني أطرحها فكرة هنا وهي أن كل موروث شعبي يناقض أو يتعارض مع المبدأ الإسلامي فهو غير مقبول.. فإذا اتفق على هذا حصل توفيق بين الموقفين.. والتقيا في منتصف الطريق.. ليكملا المسيرة العلمية.. بالروح العلمية المجردة.. التي لا نفتأ نطلق عليها «الموضوعية».. وكان الله في عون الجميع..

الجزيرة، العدد ٦٣١٠

الأحد ١٠ جمادي الآخرة ١٤١٠ هـ الموافق ٧ يناير ١٩٩٠ م

مراكز البحوث .. والمؤشِّر

أصبح اليوم لزاماً على أية مؤسسة علمية أو تعليمية أن تعنى بجوانب البحث فيها، مما يغطي نقصاً هي بحاجة إلى رأبهِ. وفي زمن مضى، وقبل أن تتبلور فكرة وجود هيئة للبحث، كانت المؤسسات التعليمية بعامة والجامعات بخاصة تعتمد اعتماداً كبيراً على سوق النشر وجهد التأليف، وإن كانت فكرة البحث فيها قائمة، ولكنها كانت تقتصر على الجانب التجريبي والتدريبي لدى الطلاب الذين هم على وشك الحصول على الشهادة الجامعية. . واليوم يبدو أن هذا الجانب التجريبي التدريبي لم يقتصر على السنة النهائية للتخرج وإنما غالباً هو يبدأ في السنوات الأولى للدراسة الجامعية مما يوحي بتبلور فكرة البحث، ويشير إلى الاهتمام به وبمناهجه وطرقه، والإدراك التام لفعالية البحث وتأثيره في تقدم العلوم وصقلها، . ولعل هذا التبلور في الفكرة وهذا الاهتمام والإدراك كان مدعاة إلى أن تجدَّ المؤسسات التعليمية في إيجاد مراكز بحوث فيها تركز فيها على ما يخدم اهتماماتها وتوجهاتها العلمية.

والتركيز على الاهتمامات والتوجهات العلمية لأية مؤسسة هو المؤشر على إيجاد مركز للبحوث، وبما أن الحاجة إلى إيجاد مثل هذه المراكز قائمة على أي حال فإن قيامه لا يعني فرضية وجود مركز

البحوث، إن لم تدرك وظيفته إدراكاً تاماً، وتهيأ له الأسباب التي تعين على أن يقوم المركز بما يناط به وما يتوقع منه. ولعل هذا بدوره يفرض على المفكرين في إيجاد مركز للبحوث أن يتعرفوا على نوعية العمل والمهمة التي يقوم بها المركز ليغطي النقص في زاوية صغيرة وضيقة لم تغط من قبل، أو أنها غطيت ولكن التغطية أوصلت الأمر إلى حد «التعمية» فيعمد المركز إلى تصحيح هذا الاتجاه وإبراز هذه الزاوية الصغيرة بصورتها الواضحة التي كان من المتوقع أن تبرز بها لولا أنها لم توفق إلى من يقوم بذلك، إما لجهل تام لها، أو لمعرفة تامة بها مصحوبة بالقصد إلى تعميتها وإبرازها للناس بوجه آخر غير الوجه الحقيقي لها.

على أن مراكز البحوث لا تقتصر بأية حال على المؤسسات التعليمية الكبرى كالجامعات مثلاً، ولكنها تتعدى ذلك لتشمل جميع المؤسسات العلمية والتعليمية، ولكنها برزت كثيراً لدى الجامعات، وأهميتها لدى المؤسسات الأخرى لا تقل عن أهميتها لدى الجامعات، لأن الجامعات لا يتوقع منها بسبب من إمكانياتها المتعددة البشرية والمادية والزمنية أن تغطي جميع احتياجات البيئة التي تخدمها تغطية تامة، مهما أتيحت لها من ظروف، وعليه فإن الهيئات الزراعية والصناعية والصحية والتجارية والأمنية وغيرها لا بد أن تغطي اهتماماتها جانب البحث والدرس لموضوعات تريدها أن تغطى بأسلوب يخدم هذه البيئة ذاتها.

الإعداد للمركز:

وإذا كان القيام بمثل هذه المراكز تفرضه الحاجة ـ لا التقليد ـ فإنه من المؤكد أن العامل الأول لقيام مثل هذه المراكز هو عامل الإعداد البشري لها. ويبدأ الإعداد البشري في اختيار الإدارة التي تدرك تماماً

مهمة مركز البحث، وتعرف كيف تصل إلى تنفيذ أهداف المركز القريبة، والتي رسمت لها من قبل المؤسسة أو الهيئة التابع لها المركز حسب ما تمليه الأهداف البعيدة لهذه الهيئة أو المؤسسة. وإذا كانت الجامعات والدراسات العليا فيها لا تزال قاصرة على تخريج كوادر لمثل هذا، فإن هذا لا يعني أن مراكز البحث لا تحتاج إلى المتخصص الذي يدرك تماماً العمل المناط به، ويدرك وظيفة الباحثين لدى المركز واهتماماتهم وقدراتهم وميولهم. وقد يعمد البعض في مراكز البحوث إلى أسلوب التكليف والتعيين، وذلك بأن يوحي لباحث أن زاوية تحتاج إلى تغطية، وأن على الباحث أن يغطيها، فتبحث في ميول وإدراكات واهتمامات وقدرات هذا الباحث فتجدها لا تتوافق مع موضوع الزاوية التي طلب منه أن يبحث فيها، ولعل سوء الفهم هذا ناتج عن شعور العاملين في مراكز البحوث بأن الباحثين لديهم لا يتعدون كونهم «موظفين» بالمعنى الشامل لكلمة وظيفة، هذا المعنى الذي يخول للعاملين تكليف الباحثين بطرق موضوعات لا ينتمون ـ عملياً ـ لها، وهذه النقطة تبرز كثيراً عندما يكون مركز البحوث على درجة كبيرة من التخصص.. فالباحث المؤهل في الهندسة الزراعية لا ربما لا يستطيع إعداد بحث حول آفات الزراعة، أو الأحوال النفسية للمزارع مثلاً، ويقاس على ذلك الشيء الكثير.

● ● ولعل مثل هذا الخلط في مفهوم مركز البحث يعد العنصر الأول، بينما أرى في تقهقهر كثير من مراكز البحوث في العالم وبروز التشكيك في مهمة وإنجازات مثل هذه المراكز إذا ما قوبلت بما ينفق عليها من طاقات بشرية ومادية.. وهذا يثقل المهمة كثيراً على مراكز البحث ويجعلها تعيد التفكير في الأسلوب المتبع لديها. والذي يبدو أن في إعادة التفكير صعوبة ليس بعدها صعوبة، إذ أن المنطلق «المثالي» لمركز البحث أن يقوم العاملون عليه على البحث عن المتخصصين في

الموضوعات التي يغطيها المركز من الباحثين «الكبار» إن صحت الإشارة إليهم بذلك، ويقصد هنا بالكبار علمياً، أي القادرين على البحث من أولئكم الذين يملكون مقوماته من ناحية، وترى لديهم المقدرة الجسمية والذهنية التي تجعلهم يغوصون بين الكتاب والمواد العلمية الأخرى فلا يخرجهم منها إلا الضرورات الإنسانية من طعام وراحة وعبادات. وهذه النوعية من الباحثين موجودة ولكنها تحتاج إلى من يطرق أبوابها. إذ أنها في أغلب الأحوال لا تطرق الأبواب.

● ● وصعوبة أخرى تعتري طبيعة مراكز البحوث، وذلك فيما يتعلق بإنجازاتها. إذ أنَّ التكليف بالبحث قد لا يخضع إلى مدة زمنية بعينها، والتحديد الزمني لإعداد أي بحث قد يكون فيه إجحاف كثير على الباحث ينعكس ذلك على عملية البحث، ونحن من حيث كوننا بشراً نريد أن ننجز أشياء كثيرة في وقت قصير، وفي مراكز البحوث لا بد لنا أن ندرك العكس تماماً. فمراكز البحوث بطبيعتها تنجز أشياء قليلة ـ عدداً ـ في وقت طويل. وهذا ربما يقود إلى النظر في ضبط الباحث، والتأكد من أنه لا يغلب جوانب شخصية أخرى تؤثر في تطويل مدة البحث، بحجة أن التحديد الزمني لا ينطبق على طبيعة إعداد البحوث، فيعمد بعض الإداريين في مراكز البحوث إلى الحصول على تقرير دوري عن الإنجاز الذي وصل إليه الباحث. وهذا يوحي للباحث بأنه مراقب تماماً ومتابع في بحثه فيؤثر ذلك أيضاً على عملية البحث وموضوعيته.

● ● وصعوبة ثالثة تعترض طبيعة عمل مراكز البحوث، وهي أن مركز البحث لا يمكن تحديده بزمن يومي يطلق عليه «الدوام الرسمي»، فإذا كان مركز البحث يبدأ أعماله الإدارية وينهيها حسب ما تمليه أنظمة الهيئة العليا التي يخدمها المركز، فإن الباحثين عموماً لا يستطيعون التقيد بذلك الدوام الرسمي للمركز، فالباحث عادة تراه بين مواده العلمية لا

يقوم عنها ـ كما ذكر ـ إلا لضرورات الحياة. فإذا أزيح عن البحث الذي يقوم به بحجة أن الدوام الرسمي قد انتهى فإنه لا شك سيتأثر في بحثه، وربما يتعثر في ذلك وليس في هذا تلميح إلى التمديد في فترة عمل مراكز البحوث اليومية، ولكنه هنا محاولة للتقليص من التركيز على الدوام الرسمي للباحثين. وهذه ولا شك نظرة مثالية أخرى تصطدم عادة مع واقع البشر، ويمكن التفاعل معها إذا طرقت أبواب الباحثين الذين ذكرنا أنهم لا يطرقون الأبواب وهم موجودون!.

●●●

قواعد معلومات:

وعقبة أخرى تواجه مركز البحوث وتواجهها مراكز البحوث، وهي الوقوع عادة في التكرار في البحث. إذ قد يكلف الباحث التابع لمركز البحوث بالقيام الإعداد لبحث في موضوع ولو كان دقيقاً فيتضح أن هذا الموضوع قد غطي قبل فترة وجيزة أو أنه يغطى في الوقت الحاضر. وهذا يتطلب عادة إيجاد «قاعدة معلومات» تكون مهمتها تجميع كل ما صدر في موضوعات المركز واهتماماته والنظر فيها والأخذ منها بما يخدم أهداف المركز والاستفادة منه، ومن ثم عدم تكراره. وإيجاد مثل هذه القاعدة من الناحية الفنية سهل المنال في أيامنا هذه، وتبقى مسألة تجميع المعلومات «الخام» لرصدها في هذه القاعدة، وهنا يمكن الاستعانة بالهيئات الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، وهذه الهيئات يمكنها عادة أن تزود المركز بأشرطة جاهزة للمعلومات التي لديها وتترك للمركز فرصة الاختيار منها.

ولعل هذا يخول لنا القول بأن أي مركز للبحوث لا يكتنف قاعدة معلومات يحتاج إلى إعادة تقييم وتقويم. وذلك لأن مركز المعلومات

سوف يغني مركز البحوث عن فكرة التكرار والازدواجية في إعداد البحوث، بل وفي التفكير فيها. وإذا كانت بعض مراكز البحوث من حيث التخصص والتميز بحيث لا يتوقع أن تتكرر بحوثها من قبل مراكز أخرى، فإن هذا لا يمنع أن تكون مراكز أخرى قد طرقت موضوعات مشابهة في بيئتها، فيستفاد منها في المنهج وطريقة البحث وتحليل النتائج على أقل تقدير. فمركز أبحاث الحج من النوعية المميزة التي قد لا يوجد لها مثيل في تخصصها واهتماماتها ونوعية أبحاثها، مع هذا فإن هذا المركز لا يستغني عن تجارب مراكز أخرى تخدم مجموعة من الناس مثلما يخدمهم مركز أبحاث الحج، وإن اختلفت المقاصد والتوجهات، مثل هذه المراكز لها تجربة عريقة في إعداد بحوثها حول مجموعات محدودة من الناس ترتاد أماكن خاصة في مواسم معتمدة. مع إمكانية التصرف التام بالأساليب والوسائل لتتطابق مع البيئة التي تخدمها المراكز المحلية كمركز أبحاث الحج وغيرها كثير.

● ● وغني عن البيان التركيز على جانب النشر لدى مراكز البحوث، فهذا الجانب يعد قائمة لا بد من وجودها واعتبارها من خدمات المركز الرئيسية، إذ لا يتوقع أن تستفيد الهيئة الكبرى التي يخدمها المركز من إنجازاته، بل إن هيئات كثيرة محلية وإقليمية ودولية تستفيد بطريق أو بآخر من مثل هذه الإنجازات، وعليه فإن نشر البحوث ربما اعتبر مؤشراً من مؤشرات النشاط العلمي والثقافي للهيئة التي يخدمها المركز، وبالقدر الذي ينشره مركز البحوث فيها يحكم على مدى عمقها وتبحرها في الثقافة ورغبتها في نشر العلم والمعرفة. ولا يستهان بأي حال من الأحوال بمدى الاستفادة مما ينجز مهما كان الإنجاز متواضعاً في نتائجه، ما دامت توفرت فيه الناحية العلمية والموضوعية التي يتوقع أن يرتكز عليها المركز في أبحاثه ودراساته.

● ● ويمكن أن يخرج المرء من هذا كله بنتيجة أن مراكز البحوث وكثرتها تعد مؤشراً من مؤشرات الحضارة تنعكس من خلالها اهتمامات الأمة عموماً في سعيها نحو النهوض، ويستشف منها مدى انتماء هذه الأمة إلى ثقافتها وثروتها العلمية والثقافية التي ارتكز عليها حاضرها، ويرتكز عليها مستقبلها. فمزيداً من مراكز البحوث والبحث عن الباحثين المؤهلين.

الجزيرة ـ السبت ٥ صفر ١٤٠٦ هـ

الموافق ١٩ اكتوبر ١٩٨٥ م ـ العدد ٤٧٦٩

٦,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ للبحث العلمي

الذين استمعوا وشاهدوا الإعلان التفصيلي لميزانية المملكة للعام المالي ١٤٠٧ هـ/١٤٠٨ هـ استوقفتهم الأرقام. والملاحظ في جمع من الناس في مناسبة يوم الأربعاء ٣٠/ ٤/ ١٤٠٧ هـ أن كل واحد من هؤلاء أرهف السمع عندما أعلنت أرقام تهمة مباشرة من حيث انتماؤه الوطني. وكنت قد ركزت على مخصصات التعليم العالي وأنا أستمع إلى المراسيم الملكية.. فوجدت الإعلان عنها جاء في المقدمة بعد ثلاثة مراسيم فقط، وفي هذا دلالة لا تخفى على الجميع من حيث اهتمام الدولة بالركيزة العلمية. وحاولت سريعاً حصر الاعتمادات للتعليم العالي فوجدتها قد فاقت الستة آلاف مليون ريال عندما أضفت إلى الجامعات كليات البنات والكليات الأخرى ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية.

هذا المبلغ يتوقع منه أن يصرف خلال عام مالي واحد، ولذلك فهو مبلغ غير يسير يخصص لجانب واحد من جوانب عدة من مرافق الدولة.

هذا المبلغ الكبير قد خصص منه للبحث العلمي جزء كبير أيضاً ولا شك، سواء كان ذلك للبحث العلمي التطبيقي أو للبحث العلمي التقني أو البحث العلمي الاجتماعي أو البحث الإنساني (العلوم الإنسانية) وهذا يدعو المهتم بالبحث العلمي إلى أن يقول كلمة في ظل الظروف الراهنة

التي شهدت فيها البلاد مرحلة من المراجعة في الميزانية العامة للدولة، فجاء التركيز على جوانب تحتم التركيز عليها في سبيل الانتقال من مرحلة التنمية التي ركزت على البنية الأساسية إلى مرحلة التنمية التي تركز على شغل هذه البنية الأساسية بأبناء الوطن المؤهلين عقيدة وعلماً وخبرة. فجاء الحديث على الترشيد في القبول لدى الجامعات، وقل إن شئت جاء الحديث على إرشاد القبول لدى الجامعات، فصار التركيز على الدعوة إلى الاتجاه إلى الجوانب العلمية التطبيقية والجوانب التقنية. وصار التركيز على الدعوة إلى الاتجاه نحو التعليم الفني والمهني (المتوسط) الذي يخرج السواعد والخبرات إلى جانب الباحثين والدارسين.

وعن طريق التركيز على التعليم العالي تبرز هنا فكرة التركيز على تخريج العلماء والباحثين بدلاً من التركيز على دفعات من (الخريجين) الذين يكون عهد الكثيرين منهم بالتعليم العالي مقتصراً على فترة التحصيل العلمي فقط.

أسلوب التقويم:

ماذا لو قومت الجامعات بالنظر إلى عدد البحوث والدراسات والمشروعات التي أنجزتها بدلاً من تقويمها بعدد الذين تخرجوا منها..؟.

قد يعتقد البعض أن مفهوم هذا الحديث يوحي بتقليل أهمية البحث العلمي، والواقع ينفي ذلك لوجود مراكز البحوث والمختبرات والمعامل وكثرة المشروعات التي تتبناها مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية. وليس هذا هو مفهوم الحديث. ولكن الذي لابد من عدم إغفاله أن البحث العلمي لم يقف إلى الآن موازياً لحاجة البلاد. ويمكن النظر إلى الإستعانة بالخبرات الأجنبية دليلاً على حاجتنا إلى البحث العلمي لدى

مؤسساتنا العلمية والتعلمية، وليس من الحكمة عدم التأكيد على ذلك من قبل الكاتب.

والحق أننا نتهلل بشراً عندما نقرأ في صحافتنا عن إنجاز علمي قام به أحد منسوبي جامعاتنا، ونفتخر به ولنا أن نفتخر بهذا. وهذه الإنطباعة نجد ما يوازيها أيضاً عندما تعلن جامعة من جامعاتنا عن تخريج العدد الكبير من طلبتها. والذي أحب أن أصل إليه هو التأكيد على التركيز على البحث العلمي ولو كان على حساب عدد المقبولين في الجامعة، خاصة في الوقت الذي نلاحظ فيه أن هناك مجموعات غير قليلة من خريجي المدارس الثانوية يطرقون أبواب الجامعات. وليس هناك مؤشر سلبي عندما لا تفتح لهم هذه الأبواب بغرض الترشيد.

وإذا أضفنا إلى ذلك أن الدولة قد أعطت الطالب الكثير والكثير وأكثر مما يناله أي طالب في العوالم الأخرى وجدنا أن هناك حاجة إلى إعادة النظر ـ ليس من حيث المكافأة ـ الشهرية فحسب ـ ولكن أيضاً من حيث مجانية السكن ورمزية الغذاء والكتاب من حيث القيمة، بحيث أصبح كثير من الطلاب يسيء استخدام هذا العطاء ويتصور بعض الغافلين منهم أن هذا أصبح من واجبات الجامعة حياله مما انعكست آثاره على التحصيل العلمي والشخصي للخريج الذي نرغبه خريجاً باحثاً يمتلك أرضية ثقافية عميقة الجذور.

أسلوب الأداء:

وفي سبيل التركيز على البحث العلمي بين الجامعات والمعاهد العليا والمؤسسات التعليمية، وإعطاء هذا الجانب الأهمية الأولى والرئيسية ولو على حساب القبول، لا بد من التأكيد على مبدأ التعاون بين الجامعات السعودية بالدرجة الأولى، ومن ثم التأكيد على التعاون بين

الجامعات الخليجية والعربية في سبيل الوصول إلى طريقه أفضل في أداء يوفر الشيء الكثير من الجهد والمال والذهن، الذي سيصرف على البحث العلمي، ومجالات التعاون كثيرة يحتاج كل مجال منها إلى دراسة وعناية ورعاية كالاشتراك في استخدام الكتاب وتداوله بين الجامعات، والاشتراك في استخدام المعمل والمختبر وخاصة إذا كانت بعض الجامعات لا تركز كثيراً على مجالات تركز عليها الجامعة الأخرى، ولكنها تحتاج إلى المعمل والمختبر فتستعين بشقيقاتها في سبيل القيام بالأبحاث والدراسات. والاشتراك في مجالات زيارة أعضاء هيئة التدريس.

وكنت قد تحدثت عن هذا في مجال مستقل.. والاشتراك في مناقشات الرسائل العلمية وتسهيل هذا الأسلوب والتخلص من عوائق إدارية تحول دون اللجوء إليه. ولعل لهذا الموضوع حديثاً خاصاً لأهميته. ويدخل فيه تسهيل تبادل الخبرة بين الجامعات على المستوى العلمي (الأكاديمي) والاشتراك في برامج تقنية يمكن من خلاله تبادل المعلومات.. إلخ..

أساليب التعاون كثيرة وتحتاج إلى التنبه على أهميتها والاتصال المباشر بين الجماعات في سبيل تحقيقها.. كل هذا ليتهيأ الجو إلى الاتجاه نحو التركيز على البحث العلمي النظري والتطبيقي والتقني على حد سواء.

ومن ثم تستغل ميزانيات التعليم العالي بأسلوب تتطلبه المرحلة العلمية المتقدمة التي نمر بها. ومزيداً من الخير والنماء والبناء. وكان الله في عون الجميع.

الجزيرة ـ السبت ٣ جمادى الأولى ١٤٠٧ هـ

٣ يناير ١٩٨٧ م ـ العدد ٥٢١٠

الدراسات الإسلامية

في إنديانا بوليس بولاية إنديانا بالولايات المتحدة عقد اجتماع «غير رسمي» حول الدراسات الإسلامية وما يتعلق بها في الجامعات الأمريكية وكان هناك مجموعة من البحوث قدمت في هذا الاجتماع الذي نظمه أ. د. محمد الأحمد الرشيد، أحد أساتذة كلية التربية بجامعة الملك سعود والمتفرغ الآن في أمريكا. وقد عقد الاجتماع في الفترة من ٢٤ ـ ٢٦/ ٨/ ١٤٠٩هـ.

وكان المجتمعون خليطاً من «علماء» مسلمين وآخرين غير مسلمين من الأمريكيين الذين يدرِّسون الإسلام في الجامعات والمعاهد الأمريكية. ومن خلال النقاش الذي استمر لثلاثة أيام حاول المجتمعون الخروج بنتيجة لهذا الاجتماع وكانت النتيجة المهمة ـ بغض النظر عن التفاصيل ـ هي الحاجة المستمرة إلى البرامج في العلوم الإسلامية رغم وجود أكثر من مائة وثلاثة وعشرين برنامجاً (١٢٣) كما يفيد دليل جمعية دراسات الشرق الأوسط. وليست الحاجة بالضرورة إلى الزيادة في العدد أكثر من الحاجة إلى تكثيف البرامج واللجوء إلى العمق في تقديم المعلومات عن الإسلام بعد محاولة تعريف المقصود بالدراسات الإسلامية في الجامعات والمعاهد الأمريكية.

وقد حاول المجتمعون البحث عن صيغة موحدة لتقديم الإسلام إلى

الأمريكيين من خلال هذه المؤسسات العلمية. والاقتراح الذي لاقى القبول هو أن يهيأ الطلبة في مدارس التعليم العام «دون الجامعي» من خلال تقديم معلومات صحيحة عن الإسلام. وهذا يذكرنا بمشروع تنفذه سفارة خادم الحرمين الشريفين في مجموعة مختارة من المدارس الأمريكية يعرِّف بالإسلام والمملكة على اعتبار أنها مركز هذا الإشعاع.

ولا يقتصر الأمر على هذا بل تُعقد لقاءات مع أساتذة الاجتامعيات في المدارس الثانوية يبين فيها الإسلام كما يجب أن يكون عليه، ويقوم بهذه المهمة مجلس الشؤون الأمريكية العربية في واشنطن العاصمة من خلال هذه الندوات التي تعقد في الجامعات. وقد لاقى ولقي هذا المجلس بمشروعه الدعم والتأييد من قبل سفير خادم الحرمين الشريفين صاحب السمو الملكي الأمير بندر بن سلطان بن عبد العزيز عندما نقلت له الفكرة.

وهناك جهود أخرى هنا وهناك تحاول التعريف بالإسلام ليس كثقافة، بل من حيث التطبيق في البلاد الإسلامية وإمكانية التطبيق في المجتمعات الأخرى وخاصة في المجتمع الأمريكي الذي بدأ ينظر إلى المنطقة التي يعيش بها المسلمون لأغراض متعددة، منها الغرض السياسي والاقتصادي والاجتماعي وغيرها من الأغراض التي تخدم المجتمع أو السياسة الأمريكية في سبيل رعاية مصالحها في المناطق التي يقطنها المسلمون. ولأغراض علمية بحتة نريد أن نقدم الإسلام للآخرين بطريقة علمية تكاد تخلو من سوء التقديم الذي صحب الدراسات الإسلامية في الغرب عموماً لسنين طويلة.

وقد استمعت إلى محاضرات عن الإسلام والمسلمين من قبل غير مسلمين فوجدت أن هؤلاء «غير المسلمين» قد قدموا للحاضرين فكرة عن الإسلام قد لا يوفق إلى تقديمها المسلم نفسه في المجتمع الأوروبي،

نظراً لسيطرة أسلوب الدفاع على الأحاديث والمحاضرات التي يقدمها المسلمون، وكذلك سيطرة الإعتذار والتبرير لبعض المسائل المسلّم بها من قبل المسلمين، وكذلك وقع الحديث على غير المسلمين إذا كان قادماً من غير مسلم يتحدث على الإسلام. هذه السيطرة التي أكدت عليها إحدى الباحثات في ورقة لها قدَّمتها إلى أحد هذه الاجتماعات الذي عقد في مدينة إنديانا بوليس. هذا بالإضافة إلى سيطرة «عدم الثقة» من المسلمين أنفسهم - بعضهم وليس كلهم - نتيجة لمحدودية المعلومات عن الإسلام لديهم، في الوقت الذي يوضعون فيه «في الصورة» ليعطوا محاضرات أو أحاديث أو ليشاركوا في الندوات لأنهم مسلمون ليس لأنهم علماء مسلمون، فيفشلون في تقديم الصورة الواضحة عن الإسلام حتى يصل الأمر إلى أن يرد عليهم غير المسلمين ويعينونهم على تقديم هذه الصورة الواضحة، فيخرج من هذا النشاط وهو شبه مهزوز، ولا أتحدث هنا على العلماء المسلمين الذين يقدمون المحاضرات والأحاديث، ولا أقصد بالعلماء المسلمين أولئكم العلماء في تخصصات مختلفة لأن خلفية هؤلاء لا تختلف عن غيرهم من غير العلماء، بل إن غيرهم من غير العلماء قد يكونون أكثر منهم علماً، ولكني أقصد العلماء في العلوم الشرعية أو العلوم الإسلامية عموماً.

والذي يقرأ هذه الأسطر قد يتهم صاحبها بأنه لا يكاد يختلف عن أولئك المدافعين والمعتذرين وذلك برفعه لقيمة أولئكم الذين يتحدثون على الإسلام والمسلمين وهم غير مسلمين، وحتى لا يصدق هذا القول ألفت الانتباه إلى أن هناك عناصر لا تزال تتهجم على الإسلام وتتبع أساليب المستشرقين في الإساءة إلى الإسلام والمسلمين، بل إن جمعية دراسات الشرق الأوسط قبل خمسة عشر عاماً مضت قامت على أكتاف أولئك الذين أعلنوا وقوفهم ضد الإسلام والمسلمين واليوم تتحول هذه

الجمعية في أعضائها إلى أولئك الذين يقدمون صورة حقيقية ـ أو قريبة من الحقيقة ـ عن الإسلام، في الوقت الذي يقف فيه مجموعات مختلفة ضد أي نشاط إسلامي على المستوى العلمي أو الدعوي ولعله من خلال هذا يفهم أن الطريق ليست ممهدة تماماً للتعريف بالإسلام، ولكن يظل الطريق يمهد وتعلمون أن الطريق إذا مهد احتاج إلى الصيانة وهكذا.

ومادامت الجهود المخلصة لاتزال تترى من المتوقع أن تستمر الصورة في ميلها إلى الاعتدال، خاصة عندما نعلم أن المجتمع الأمريكي يتقبل ما يأتي إليه إذا قدم له بشكل يناسب. هذا المجتمع، فلا يقتصر الاهتمام فقط على المراكز الإسلامية والمساجد بل يتعدى إلى الاهتمام بالدراسات الإسلامية في الجامعات والمعاهد الأمريكية، ووجوه الإهتمام بهذا الجانب لا تقتصر على الدعم المادي وإقامة الكراسي في أقسام الدراسات العربية، أو الشرق أوسطية أو الإسلامية (وهناك تحفظ على إقامة الكراسي)، ولكنها أيضاً تشتمل على جوانب أخرى كالاستعانة بالأساتذة الزائرين من الجامعات العربية والإسلامية، وتزويد المكتبات هناك بالمطبوعات والأفلام بالعربية والانجليزية، واستضافة هذه الأقسام في الدول العربية والإسلامية على مستوى الأفراد أو الجماعات، وإطلاعهم على الواقع العلمي والاجتماعي الذي يعيشه هذا المجتمع. هذا بالإضافة إلى انخراط أئمة المساجد ومديري المراكز الإسلامية في المجتمع الأمريكي في حدود ما يمليه الشرع بحيث لا يكون المركز أو المسجد معزولاً من المجتمع الذي يخدمه. فهو لا يخدم المسلمين في مجال خدمته فحسب، بل يخدم غير المسلمين من خلال تقديم الصورة المناسبة عن العرب والمسلمين، حيث تؤكد الدكتورة إيفون حداد على هذه النقطة وتشير إلى أن المجتمع الأمريكي يتطلع إلى أن يعرف شيئاً عن الإسلام، ليس بالضرورة ليصبح مسلماً ولكن ـ على الأقل ـ ليكوِّن صورة

صحيحة في الوقت الذي يساء فيه إلى الإسلام باسم الإسلام وعلى المستوى الرسمي.

وإذا كان المقام لا يسمح بالتوسع فلعل هناك وقفة أخرى تركز على نتائج وتوصيات هذا اللقاء. فقد كان حقاً شائقاً وفكرته كانت جيدة إلى درجة الدعوة إلى عقد مثل هذا اللقاء بشكل مستمر، بحيث تزداد العلاقة قوة ويشعر أولئك الذين يقدمون الإسلام لغير المسلمين وهم غير مسلمين أن هناك اهتماماً بما يقدمونه وهناك نوعاً من المتابعة لما يقدمونه، وكان الله في عون الجميع.